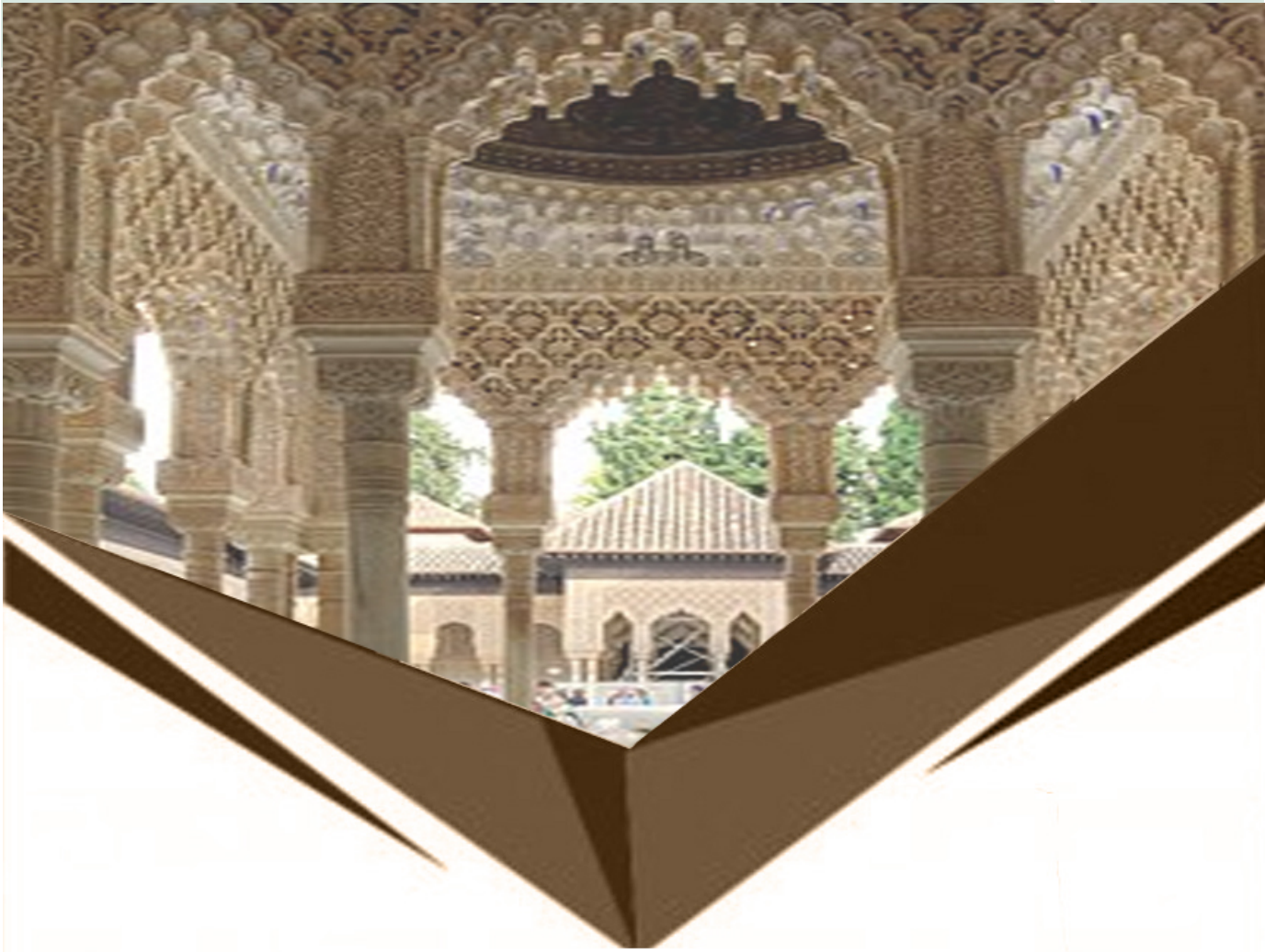

أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)

وكتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)
بين الإبداع والتقليد

د. أحمد عبدالباسط

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

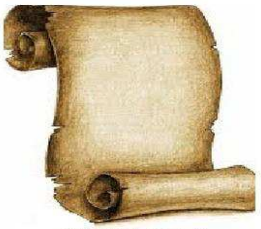

جامعة قناة السويس

مركز تحقيق المخطوطات

بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية

كتاب مؤتمر :

" قراءة التراث العربي والإسلامي بين الماضي والحاضر"

٢٧-٢٨/ ٢/ ٢٠١٧م

رقم الإيداع - دار الكتب والوثائق القومية : ٢٠١٧/١٠١٣٦

الطبعة الأولى : ٢٠١٧ م

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التصدير

التراث ثروةُ الأمة ، ومرتكز من مرتكزات هويتها ، وهو يعبر عن شخصيتَها ، وأبعادها الروحية عن طريق ما ينتقل من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون ونحوها من جيل إلى جيل و تكمن أهمية التراث العربي والإسلامي في المقام الأول بأنه يمثل حجر الزاوية للهوية التي تميز الشعوب العربية والإسلامية .

و لإحياءَ هذا التراث تحقيقًا ودرسًا دورٌ مهم في الكشف عن مسيرة العرب والمسلمين ودورهم في مسيرة الحضارة الإنسانية ، وهو دور شامل يتسع لكل ما له علاقة بالإسلام واجتهادات العلماء في فهم النصوص العربية والإسلامية بالنظر إلى الزمان والمكان والظروف الخاصة بكل عصر .

و إيمانًا منا بقيمة التراث جاءت فكرة هذا المؤتمر الذي يهدف إلى التواصل بين الماضي والحاضر والتطلع إلى المستقبل ، وإظهار دور التراث المهم في الكشف عن مسيرة العرب والمسلمين الحضارية عن طريق الكشف عن القراءات المبدعة للتراث العربي والإسلامي في ضوء ظروف العصر وملابساته ، و إسهامات العلماء العرب والمسلمين ودورهم في الحضارة الإنسانية ، و إظهار نتاج التراث العربي والإسلامي في مجالات مختلفة مثل اللغة والأدب والثقافة والاجتماع ، والتاريخ والسياسة والاقتصاد والتربية وغيرها من العلوم .

أمانة المؤتمر

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهرس المحتويات (حسب الترتيب الأبجدي)

أبو البركات الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ) وكتابُه (لمع الأدلة في أصول النحو) بين الإبداع والتقليد **أحمد عبد الباسط**	٧
اَلْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيُّ في قِرَاءَةٍ نَحْوِيَّةٍ وَصَرْفِيَّةٍ مُعَاصِرَةٍ **أحمد عيد عبد الفتاح حسن**	٥٠
وضع المثنى موضع الجمع وعكسه في شعر الدكتور إبراهيم أحمد مقري النيجيري:دراسة دلالية نحوية **تجاني يوسف**	١٢٩
مفهوم الجملة الواصفة للمقام في الحديث النبوي – صحيح البخاري نموذجًا **خلف محمد محمود**	١٤٠
الإطلاق والتقييد عند النحويين والبلاغيين **دلخوش جارالله حسين - عباس فاضل لطفي**	١٥٤
الأمثال العربية والهوساوية – دراسة تقابلية في الحقول الدلالية **رابع محمد هاديجيا**	١٧٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ألفاظ الأصوات في القرآن الكريم **زينب كامل كريم الويسي**	١٩٨
اللّهجات العربية الحديثة –دراسة لسانية للهْجَتَيْ مصر والجزائر **شهرزاد بن يونس**	٢٥٦
أسماء الله يهوه وإيلوهيم وأدوناي ، البعد الكتابي لأسماء الله باللغة العبرية **صادق محيي علوان**	٢٧٦
الفعل في عبرية المقرا " دراسة دلالية إحصائية على نماذج مقرائية " **صادق محيي علوان**	٢٩٠
الدراسات العروضية في التراث الجزائري بين التقليد والتجديد **صباح مجاهدي**	٣١٩
المشترك اللفظي وتعدد المعنى– قراءة جديدة في التراث اللغوي في ضوء اللسانيات المعاصرة **عبد الحليم محمود أحمد أبو شوشة**	٣٤١
خصائص التركيب في أقوال النساء في القرآن الكريم **عبد العاطي أحمد حفني أبو دوح**	٣٦٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قطوف من اللهجات العربية بين التراث والمعاصرة **عبد العزيز عبد الحفيظ محمود الخولى**	٤٠٥
نظرية الاستلزام الحواري واستيراد المعرفة **عبد المحسن محمود أحمد منصور**	٤٤٤
المصطلحات التراثيَّة بين إمكانيات الاستثمار وعوائق الاستعمال **عصـــــام فـــــاروق إمام**	٤٧٤
العلة ومنهج الألوسي في التعليل **مؤمن عبدالقادر محمد**	٤٩٤
ترجيحات ابن فارس اللُّغَوية في مقاييس اللغة **محمـد صالح ياسين الجبوري**	٥٠٥
إشكالية «لـو» بين المنطوق اللفظي والمفهوم التَّخاطبي **محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني**	٥٣٨
مآخذ ابن هشام الأنصاري في كتابه »مغني اللبيب»على مَكِّي بن أبي طالب – جمعٌ و دراسة **محمود محروس محمود إبراهيم**	٥٧٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مُقَدِّمَاتُ كُتُبِ التُّرَاثِ – تهذيب اللغة للأزهري « نموذجا» **مصطفى أحمد محمد إسماعيل**	٦٠٦
مفاهيم نحوية حاكمة **منصور على عبد السميع**	٦٣٦
قراءة في التراث النحوي لبلاد المغرب والأندلس مابين القرن الرابع والسابع الهجريين **لعشريس عباس**	٦٧١
ظاهرة الإعراب في نظر المستشرقين **منى محمد محمود سلمان**	٧٠٢
صور من توليد بعض الأوزان الشعرية بين التراث والتجديد–دائرة المجتلب نموذجا دراسة عروضية **ناصر مرتضى إبراهيم**	٧٢٨
آليات ترجمة التعبيرات الاصطلاحيَّة ونظائرها من المركبات الأخرى مسرح محمود تيمور نموذجًا **ولاء عمر**	٧٣٨
الريب في النص القرآني "دراسة لغوية" **يسري السيد إبراهيم نوفل**	٧٥٨

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أبو البركات الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ)

وكتابُه(لمع الأدلة في أصول النحو) بين الإبداع والتقليد

د. أحمد عبد الباسط

(معهد المخطوطات العربية ـ الألكسو)

(الملخَّص)

يُناقش هذا البحث ـ بحسب ما يتراءى مِن عنوانه ـ موضوعًا قديمًا جديدًا. أمَّا القِدَمُ فلأنَّه قد سبقني إلى الكلام فيه عددٌ مِن الباحثين المعنيين بنشأة «علم أصول النحو»، وقد أَدْلى كلٌّ منهم بدلوه، فأصابَ بعضُهم بعضًا مِن الحقيقةِ، وأخطأ البعضُ الآخر.

وأمَّا الجِدَّةُ فيه فلأنَّ أحدًا لم يستقصِ مراميَ الأنباريِّ وقصدَه عند تأليفه كتابَه (اللُّمَع)، ولا عَرَفَ غرضَه الحقيقيَّ مِن التأليفِ، ولا بحثَ عن مصادرِه الكامنةِ التي استخلصَ منها مؤلَّفَه هذا.

إنَّ كتابَ (لُمع الأدلة) يمثِّل ذروةَ النضجِ في التأليفِ الأصوليِّ النحويِّ، وإنْ سبقَه إلى ذلك أفذاذٌ، لكنَّهم لم يُفردوه ـ كما فعلَ الأنباريُّ ـ بمؤلَّفٍ مستقلٍّ.

يحاولُ هذا البحثُ التعريفَ بالأنباريِّ ونشأته العلمية، وثقافته الدينية التي ألقت بظلالِها الواضحة على كتابه هذا، ثُمَّ الحديث عن موضوع الكتابِ (علم أصول النحو)، والمراحل التي سبقت عملَ الأنباري وتَلَتْه، و المنهجِ الذي اتَّبعَه المؤلِّفُ في الكتابِ، ثُمَّ مناقشة ما صرَّح به في غير موضعٍ مِن أوليَّتِه في ابتكار هذا الفن والتأليف فيه، ومناقشة آراء الدارسين المعاصرين في ذلك وتفنيدها .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أولاً: أبو البركات الأنباريُّ

١/١ اسمُه ولقبُه وكنيتُه

أمَّا الرَّجلُ فهو عبد الرحمن ([١]))بن أبي الوفاء محمد أبي السعادات بن عُبيد الله بن مصعب بن
أبي سعيد النحوي. كنيته (أبو البركات)(([٢]) ، ولقبه (كمال الدين) أو (الكمال) ([٣]) ، ونسبته إلى (الأنبار) .

والأنبارُ ـ بحسب ما ذكرَ ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ([٤]) ، وابن ناصر الدين الدمشقيِّ (ت٨٤٢هـ) ([٥]) ـ ثلاثة مواضع، أحدها: البلدةُ القديمةُ على شاطئ الفرات، في غربي بغداد. والثاني: قريةٌ مِن أعمال بلخ. والثالث: سِكَّةُ الأنبار بمرو في أعلى البلد.

وإلى الأولى انتسبَ صاحبُنا الكمال الأنباريُّ وجماعةٌ مِن المشاهير قبله ([٦]) ، منهم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشَّار الأنباري (ت٣٠٥هـ) ([٧]) ، وولدُه أبو بكر محمد بن القاسم بن

---

١ – راجع ترجمتَه تفصيلًا في: إنباه الرواة على أنباه النَّحاة، ١٦٩/٢– ١٧١؛ والكامل في التاريخ، ١٠/ ١٠٩؛ و ذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي، ٥٣/٤– ٥٤؛ ووفيات الأعيان، ١٣٩/٣– ١٤٠؛ وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص١٨٥– ١٨٦؛ وتاريخ الإسلام، ١٢/ ٥٩٩– ٦٠٠؛ وسير أعلام النبلاء، ٢١/ ١١٣– ١١٥؛ والوافي بالوفيات، ١٨/ ٢٤٧– ٢٥٠؛ وفوات الوفيات، ٢/ ٢٩٢– ٢٩٥؛ وطبقات الشافعية الكبرى، ١٥٥/٧– ١٥٦؛ والبداية والنهاية، ١٦/ ٥٥٥؛ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص١٨٣– ١٨٤؛ والفلاكة والمفلوكون، ص١٢٠؛ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٨/٢–٩، وطبقات النحاة واللغويين، ص٣٦٢– ٣٦٦؛ وبغية الوعاة، ٨٦/٢– ٨٨؛ وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ٢٩/٥– ٣١

٢ –كنَّاه تلميذُه محمد بن خلف بن راجح (ت٦١٨هـ) في إجازته (أسرار العربية) للنجيب ابن الصفَّار (صفحة الغلاف من نسخة بشير أغا): أبا سعيد، بينما كنَّاه تلميذه الآخر خزعل بن عسكر بن خليل (ت٦٢٣هـ) في إجازته ـ أيضًا ـ (أسرار العربية) للنجيب بن الصفَّار (صفحة الختام من نسخة بشير أغا): أبا القاسم. ولم أجد أحدًا ممَّن ترجمَ له كناه بهاتين الكُنيتين سواهما

٣ – إنباه الرواة، ١٦٩/٢؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي، ٥٣/٤

٤ – انظر: معجم البلدان، ٢٥٧/١– ٢٥٨.

٥ – انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ١٤١/١

٦ – راجع كلام السيوطي في: بغية الوعاة، ٣٦٩/٢

٧ – تاريخ بغداد، ٤٤٦/١٤؛ وتاريخ الإسلام، ٩٣/٧؛ وغاية النهاية، ٣٤/٢–٣٥، وفيه أنَّه توفي عام ٣٠٤هـ

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بشَّار الأنباري (ت٣٢٨هـ) ([1])، وأبو المعالي أحمد بن علي بن قدامة، قاضي الأنبار (ت٤٨٦هـ) ([2])

١/٢ مولده ونشأته في طلب العلم

وُلِدَ الكمالُ الأنباريُّ في شهر ربيع الآخِر سنة ٥١٣هـ بالأنبار([3]) ، وتلقَّى تعليمَه الأول على والده

أبي الوفاء محمد بن عبيد الله، وكانَ مِن أصحاب الحديث الأنباريُّ([4]) ، وعلى خالِه أبي الفتح ابن الخطيب الأنباري ([5])

ثُمَّ رحل مع أسرتِه في صباه إلى مدينة العلمِ بغدادَ، وهنا اتسعت رقعةُ شيوخِه الذين تتلمذَ لهم، كما أنَّه التحقَ بالمدرسة النظامية([6]) هناك، ونهلَ مِن علوم شيوخِها، وأظهرَ نبوغًا في الفقه على مذهبِ الشافعيِّ τ، فصارَ معيدًا بها. ثم لم يلبث أنْ تصدَّرَ لإقراء النحوِ بها مدةً، بعد أنْ اتصل بثلاثةٍ مِن الأفذاذ؛ فقد قرأ اللغة والأدب على أبي منصور ابن الجواليقي (ت٥٣٩هـ)، وقرأ (كتابَ) سيبويه، و(شرح السيرافي) له على أبي محمد المقرئ ابنِ بنتِ الشيخ الخيَّاط (ت٥٤١هـ)، كما قرأ على أبي السعادات ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه.

---

[1] – تاريخ بغداد، ٢٩٩/٤- ٣٠٤؛ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ١٣٣/٣- ١٤٢؛ وتاريخ الإسلام، ٥٦٤/٧- ٥٦٦.

[2] – معجم الأدباء،١/ ٣٩٦؛ والدر الثمين في أسماء المصنفين، ص٢٧٣؛ والوافي بالوفيات، ٢٠١/٧

[3] – شذَّ اليافعي في: مرآة الجنان، ٣٠٩/٣، فذكرَ أنَّ ولادته ببغداد

[4] – ذكره المنذريُّ عرضًا في: التكملة لوفيات النقلة، ٣٦٠/٣، أثناء ترجمته لحفيدِه: أبي محمد عبد الله بن أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٦٣١هـ)، قال: «مِن أهل الأنبار، سمعَ، وحدَّثَ»

[5] – ذكره الأنباريُّ عرضًا في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٣٣٠، أثناء ترجمته لابن الدبَّاس، قال: «وحدثني خالي أبو الفتح بن الخطيب الأنباري، قال: سألتُ أبا الكرم ابن الدبَّاس ...»

[6] – ابتناها نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق، وزير السلطانين: ألب أرسلان، وابنه ملك شاه، على نهر دجلة ببغداد، وافتتحت في العاشر من ذي القعدة سنة ٤٥٩هـ. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ١٦/ ٣٠٣- ٣٠٧؛ ونظام الملك .. دراسة تاريخية في سيرتِه وأهم أعماله خلال استيزاره، ص٣٥٣- ٣٧٨

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يُجمع مَنْ ترجمَ له أنَّه انقطعَ في آخر عمره عن التدريس في (النظامية)، واشتغلَ بالعلم والعبادة في بيتِه، وتركَ الدنيا ومجالسةَ أهلها. لكنَّ هذا لا يعني أنَّه اعتزلَ طلابَ العلم الذين يتوافدون إلى بيته، بل كان على صلةٍ بهم، يقرأون عليه، ويتتلمذون له، ويسمعُ منهم، ويجيزُ لهم. وخيرُ شاهدٍ على ذلك إجازةُ القراءة التي دوَّنها بخطِّه عام (٥٧٧هـ)، وهو العام الذي تُوفِّي فيه، يُثبت فيها قراءة تلميذه أبي الفتح عبد الوهاب بن بُزْغُش بن عبد الله العِيَبي (ت ٦١٢هـ) ، كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) ([1]) عليه .

١/٣ ثقافتُه الدينية وأثرها في التأليف

ثُقِفَ الأنباريُّ، قبل أنْ يتصلَ بشيوخِه في الأدبِ واللغة، ثقافةً دينيَّةً خالصةً؛ فقد تلقَّى أوَّل مَا تلقَّى علمَ الحديثِ . كما سبق . على والدِه وخالِه، ثُمَّ انتمى صبيًّا إلى مدرسةٍ علميَّةٍ كانت تُعْلِي مِن شأنِ العلومِ الشرعيَّةِ في المقامِ الأوَّل؛ لذا كانت آثارُ هذه الثقافةِ ملقيةً بظلالِها على مؤلَّفاتِه عمومًا، وعلى مؤلَّفاتِه النحوية على وجهِ الخصوصِ:

فهو يعترفُ بأنَّه ألَّف كتابَه (لُمع الأدلة) «على حدِّ أصولِ الفقهِ ؛ فإنَّ بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى» ([2])

كما يُصرِّح بأنَّه ألَّفَ كتابَه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ليكونَ «على ترتيبِ المسائل الخلافيَّةِ بين الشافعيِّ وأبي حنيفة» ([3])

ويشير حاجي خليفة أنَّه ألَّفَ كتابَه النحويَّ (الفصول في معرفة الأصول)، ليذكرَ فيه أوضاعَ الأصولِ المشابهة لأصول الفقه ([4])

وتجلَّت آثارُ هذه الثقافة في (لمع الأدلة) ؛ فالأنباريُّ فضلًا عن تأثُّره الشديد بعلم أصول الفقه، نجدُه تأثَّر . أيضًا . بعلم الحديث ومصطلحه، فيتكلَّمُ عن انقسام النقلِ إلى تواترٍ وآحادٍ كما

[1] – تحتفظ مكتبة فيض الله بإستانبول بهذه النسخة، تحت رقم (٢١٢).

[2] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٨٤

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٥.

[4] – كشف الظنون، ٢/١٢٧١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يتكلَّمُ أصحابُ الحديثِ، ويتكلَّمُ عن شرطِ نقلِ المتواتر، وقبول المرسل والمجهول، وقبول نقل الأهواء في اللغة، وواحدةٍ مِن طرق تحمُّل الحديث (الإجازة)، بما هو مدوَّنٌ في كتبِ مصطلحِ الحديثِ. بل إنَّه يقيسُ بعضَ القضايا في اللُّغة على ما قرَّره علماء المصطلح، فنجده يُقرِّرُ . على سبيل المثال . قبول نقل أهل الأهواء ممَّن لا يتدينون بالكذبِ، قياسًا على قبولِ المحدثين، فإنَّ «الأُمَّةَ أجمعت على قبولِ صحيح مُسلمٍ والبخاريِّ وقد رويَا فيهما عن قتادةَ وكانَ قَدَريًّا، وعن عمران بن حطَّان وكان خارجيًّا، وعن عبد الرزَّاق وكانَ رافضيًّا» ([1])

١/٤ مذهبه النحوي

ليس ثمَّةَ شكٌّ في أنَّه ينتمي إلى المذهب البصريِّ، دلَّت على ذلك دلائلُ عدَّةٌ، منها:

سندُه النحويُّ المتصل بأئمة البصريين: فحينما تكلَّم عن شيخه هبة الله ابن الشجري، الذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، يذكرُ سلسلة شيوخِه، وكلٌّ منهم بصريٌّ معروف. يقول: «وعنه أخذتُ علمَ العربيَّةِ، وأخبرني أنَّه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابنُ طباطبا عن علي بن عيسى الرَّبْعيِّ، وأخذه الرَّبْعيُّ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأخذه أبو عليٍّ الفارسيُّ عن أبي بكر بن السرَّاج، وأخذه ابنُ السرَّاج عن أبي العبَّاس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازنيِّ وأبي عمرٍ الجرميِّ، وأخذَاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفشُ عن سيبويه وغيرِه، وأخذَه سيبويه عن الخليل بن أحمد، وأخذه الخليلُ بن أحمد عن عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق، وأخذَه ابنُ أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل، وأخذه عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين علي عليه السلام»([2])

انتصاره لآراء البصريين في كتابِه (الإنصاف في مسائل الخلاف) على وجه الخصوص: فعلى الرغم مِن أنَّ الأنباريَّ أخذَ على نفسِه في مقدِّمة الكتاب ميثاقَ النصفةِ في عرضِ مسائل الخلاف النحوية بين المدرستَيْن، وأنَّه سيكونُ بعيدًا عن التعصُّب والإسراف([3]) ، فإنَّه انتصرَ لآراء

[1] – لمع الأدلة، ص٨٧- ٨٨

٢ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٣٤٩

٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٥.ج

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

البصريين، ولم يوافق الكوفيين في كتابِه هذا، الذي حوى مئة وإحدى وعشرين مسألةً، سوى في سبع مسائل فقط ([1]) !

انحيازُه الواضح لأعلام البصريين الذين ترجمَ لهم في كتابِه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، على حساب الغضِّ مِن قَدْر أعلام المدرسة الكوفية: فبينا هو يتحدَّثُ بعبارات المدح والإكبار عن أئمة البصريين، إذ به يغضُّ مِن قَدْرِ أكابر الكوفيين وعِلْمِهم، بل ويتهم بعضَهم بالتغفيل والحُمْقِ([2])

١/٥ شيوخه الذين تلقَّى عنهم

نصَّت كُتب التراجم التي ترجمت للأنباريِّ على عددٍ وافرٍ مِن شيوخِه، الذين تلقَّى عليهم العلم وتتلمذَ لهم داخلَ نظامية بغداد وخارجها، غير أنَّ ثمَّة شيوخًا كان لهم الأثرُ الواضح في تكوين شخصيَّةِ الأنباريِّ العلميَّةِ بعدَ شيخَيْه بالأنبار: والدِه، وخالِه، وهم:

أبو منصور سعيدُ بنُ محمدِ بنِ عُمرَ الرزَّاز (ت٥٣٩هـ) ([3]) : تلقَّى عليه الفقهَ على مذهب الإمام الشافعي بنظامية بغداد، حتى برعَ فيه وصار معيدًا له بالمدرسة المذكورة.

أبو منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون المقرئ (ت٥٣٩هـ) ([4]) : تلقَّى عليه الحديث ببغداد.

أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد، ابن الجواليقي (ت٥٣٩هـ) ([5]) : قرأ عليه اللغةَ والأدبَ، فبرعَ فيهما حتى صارَ شيخَ وقتِه. قال عنه الأنباريُّ: «وقرأتُ عليه، وكان منتفعًا به لديانتِه وحسن سيرته، وكان يختارُ في بعضِ مسائل النحو مذاهبَ غريبةً» ([1])

---

١ – انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص١٥٥– ١٥٧

٢ – مثال ذلك ترجمتُه لعليِّ بن حمزة الكسائيِّ، ص٦٦– ٧٢. راجع ذلك تفصيلًا في: ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١١٠– ١١١

[3] – راجع ترجمته في: تكملة الإكمال، ٢٦/٣؛ وتاريخ الإسلام، ٧٠٥/١١؛ وطبقات الشافعية الكبرى، ٩٣/٧

[4] – راجع ترجمته في: مشيخة ابن الجوزي، ص٨١– ٨٢؛ وتكملة الإكمال، ٤٥٥/٢؛ والعبر في خبر مَن غبر، ٤٥٧/٢

[5] – راجع ترجمته في: الأنساب، ٣٧٠/٣– ٣٧٠؛ ومشيخة ابن الجوزي، ص١٢٤– ١٢٦؛ ؛ والمستفاد مِن ذيل تاريخ بغداد، ص٢٣٦– ٢٣٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ، ابنُ بنتِ الشيخ الخيَّاط (ت ٥٤١هـ)(1): صرَّح الأنباريُّ أنَّه سمعَ عليه (كتابَ) سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وشرحه لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وليس بمُستبعَد أن يكون قد تلقَّى عليه علوم القرآن والقراءات أيضًا.

أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ([٢]) : قرأ عليه النحو، «ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه» ([٣]) . قال عنه الأنباريُّ: «وأمَّا شيخُنا الشريف أبو السعادات هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجريِّ، فإنَّه كانَ فريدَ عصرِه، ووحيدَ دهرِه في علم النحو، وكان تامَّ المعرفة باللغة... أنْحَى مَنْ رأينا مِن علماء العربية، وآخر مَن شاهدنا مِن حُذَّاقِهم وأكابرِهم» ([٤])

١/٦ آثاره

خلَّفَ الأنباريُّ جملةً كبيرةً مِن المؤلَّفات تجاوزت الثمانين مؤلَّفًا، لم يصل منها إلينا إلا النذرُ القليلُ، وقد تنوعَّت موضوعاتُها ما بين دينية، ولغوية، ونحوية، وأدبية، وتاريخية؛ مما يدلُّ على سعةِ اطِّلاعِ الرجلِ وتنوُّع مشاربِه وعلومِه التي تلقَّاها على شيوخِه؛ الأمر الذي جعل صاحب (روضات الجنَّات) يُفرِّقُ بينَه وبين بلديِّه أبي بكر محمد بن القاسم الأنباريِّ، بقولِه: إنَّ أبا بكر الأنباري «كانَ منحصرَ البراعةِ في فنونِ اللغة العربية، بخلافِ هذا؛ فإنَّه الإمامُ البارعُ السيدُ المبرزُ في فنون شتَّى» ([٥])

ومِن قبله فرَّقَ ابنُ ناصر الدين الدمشقيُّ بينهما، فوصف أبا بكر الأنباري بـ (صاحب التصانيف)، ووصفَ صاحبَنا أبا البركات بـ (صاحب التصانيف الكثيرة) ([٦])

---

[١] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٣٤٢

(1) راجع ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٣٤٧؛ وإنباه الرواة، ٢/١٢٢– ١٢٣؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، ١/٦٠٥– ٦٠٦.

[٢] – راجع ترجمته في: المنتظم، ١٨/٦١– ٦٢؛ ومعجم الأدباء، ٦/٢٧٧٥– ٢٧٧٦؛ وسير أعلام النبلاء، ٢٠/١٩٤– ١٩٦

[٣] – إنباه الرواة، ٢/١٧٠

[٤] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء،ص٣٤٨– ٣٤٩

[٥] – ٥/٢٩

[٦] – توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ١/١٤١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وذكرَ تلميذُه موفق الدين البغداديُّ (ت٦٢٩هـ) . في ما نقل عنه الذهبيُّ . أنَّ مؤلَّفات شيخه الأنباري قد بلغت مئة وثلاثين مؤلَّفًا، أكثرها نحو، وبعضها في الفقه والأصول، والتصوُّف، والزهد([1])

ولما نقلَ الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) عددًا مِن مؤلَّفاتِه عن ابن النجَّار في (ذيل تاريخ بغداد) . قال في ختامِها: «سرد له ابنُ النجَّار أسماءَ تصانيفَ جمَّةً»([2]) وللأسف لم يصل إلينا ما كتبَه ابنُ النجَّار عن الأنباريِّ ومصنَّفاتِه!

وعندما ترجمَه ابنُ قاضي شُهبة في (طبقات الشافعية) ذكر أنَّ مؤلَّفاتِه تزيد على المئة مؤلَّف ([3]) ، بينما نصَّ السُّبْكيُّ على أنَّها تزيد على الخمسين مصنَّفا([4]) !

ومِن مؤلَّفاتِه اللغوية والنحوية التي وصلتنا:

أسرار العربية: هو أحدُ الكتب التي أُفردت بالتأليف في العلل النحوية، وقلَّما تركَ فيه مؤلِّفُه حكمًا نحويًّا دونَ تعليلٍ، مستخدمًا في ذلك براعتَه في استدعاء أنواع العلل التي أشارَ إليها أسلافُه مِن العلماء([5]) . طُبِعَ سبع مرَّات: نشره المستشرق الألماني خريستيان فريدرج بمطبعة بريل بليدن عام ١٨٨٦م، ثم محمد بهجة البيطار بالمجمع العلمي بدمشق عام ١٩٥٧م، ثم فخر صالح قدارة بدار الجيل ببيروت عام ١٩٩٥م، ثم محمد حسين شمس الدين بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٩٧م، ثم بركات يوسف هبود بدار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت عام ١٩٩٩م، ثم عماد محمد بسيوني بدار الكتاب الإسلامي عام ٢٠٠٧م، ومحمد راضي ووائل سعد عن سلسلة الوعي الإسلامي بالكويت (بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية) عام ٢٠١٥م، وعليها جُلُّ الإحالات في هذا الكتاب.

---

[1] - تاريخ الإسلام، ٥٩٩/١٢

[2] - ٢١/ ١١٤- ١١٥.

[3] - ١٠/٢.

[4] - طبقات الشافعية، ١٥٧/٧

[5] - انظر: مقدمة تحقيق: أسرار العربية، ص٥٩-٦٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإغراب في جدل الإعراب: يتناولُ علم الجدل النحوي الذي زعمَ الأنباريُّ أنَّه مؤسِّسُه ومبتكرُه([1]) . نشره سعيد الأفغاني بمطبعة الجامعة السورية بدمشق عام ١٩٥٧م مع كتاب (لمع الأدلة)، ثُمَّ أُعيدت طباعتُهما بدار الفكر ببيروت عام ١٩٧١م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابتناه الأنباريُّ على نمطِ المسائل الخلافية بين الشافعية والأحناف؛ «ليكونَ أولَ كتابٍ صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب» ([2])، فاشتمل على واحد وعشرين ومئة مسألة خلافية بين مدرستي الكوفة والبصرة.

نشرَ قسمًا منه جارونيه بوثانا عام ١٨٧٨م، ثم نشرَه كاملًا جوتهلد فايل بمطبعة بريل بليدن عام ١٩١٣م، ثم محيي الدين عبد الحميد طبعةً أولى بالقاهرة عام ١٩٤٥م، ثم جودة مبروك بمكتبة الخانجي عام ٢٠٠٢م.

البُلغة في الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث: هو مختصر في التفرقة بين الألفاظ التي تذكر، والألفاظ التي تُؤنَّث، والألفاظ التي يمكن تذكيرها وتأنيثها، وقد ذكر فيه الأنباريُّ نحوًا مِن ثلاث وستين ومئة مادة لغوية. نشره رمضان عبد التواب بمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية عام ١٩٧٠م.

البيان في غريب إعراب القرآن: يُعرف ـ أيضًا ـ بـ (غريب إعراب القرآن)، وبـ (إعراب القرآن). وهو واحدٌ مِن المؤلَّفات المطوَّلات للأنباريِّ، وقد جعله خاصًا في إعراب القرآن الكريم، مبينًا للوجوه المحتملة في إعراب كثيرٍ مِن كلمات القرآن، وقلَّما يخلطُ شرحَه النحويَّ بأيِّ شرحٍ معنويٍّ أو بلاغي. ورجَّحَ محقِّقُه أنَّه آخر مؤلَّفات الأنباري لأسبابٍ عدةٍ، منها: أنَّه أحال فيه إلى كُتبِه الأخرى السابقة عليه، وأنَّه جاء في الورقة الأولى مِن النُّسخة إجازة قراءة بخطِّه لأبي الفتح عبد الوهاب بن بُزْغُش بن عبد الله العِيَبِي (ت٦١٢هـ)، مؤرخة في عام ٥٧٧هـ ، أي في السنة التي تُوفِّي هو فيها([3]) نشره طه عبد الحميد طه بالهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٠م.

---

[1] – انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٨٤

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٦

[3] – انظر: مقدمة البيان في غريب إعراب القرآن، ١/١٩– ٢٢

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: هو مختصرٌ بدأه المؤلِّف بتعريف الاسم المقصور، ثم ساق أمثلة عديدةً عليه، ثم دلف إلى الممدود بنوعيه: القياسي، وغير القياسي، مع سوق أمثلتِه كذلك. نشره عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٦م.

زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: جاء تأليفُه استجابة لاقتراح بعض تلاميذ الأنباريِّ، فجعله على ثلاثة أقسام كبيرة، أفردَ الأول منها للضاد، والثاني للظاء، والثالث لما يُقال بالضاد والظاء ويختلف فيهما المعنى. وكان منهجه في القسمين: الأول والثاني، البدء بالكلمات الخاصة بكلِّ حرف منهما التي وردت في القرآن، ثم التي وردت في السُّنَّة، ثم التي وردت في أشعار العرب، ثم يذكر الكلمات التي لم يورد لها شواهد من قرآن أو سنة أو شعر([1]) . نشره عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٣م، ثم رمضان عبد التواب بدار الأمانة ومؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٩٧١م، ثم نشرته جمعية إحياء مآثر علماء العرب نشرةً غير مؤرَّخة.

شرح بانت سعاد: هو شرحٌ موجز على قصيدة كعب بن زهير بن أبي سُلمى المعروفة بـ (البردة)، وبمطلعها (بانت سعاد)، وقد ابتدأه المؤلِّف بذكر الروايات المختلفة، المسندة المشهورة في سبب إنشاد القصيدة. نشره رشيد عبد الرحمن العبيدي بمجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٨ سنة ١٩٧٤، ثم محمود حسن زيني بمطبوعات تهامة بجدة عام ١٩٨٠م، بعنوان (شرح قصيدة البردة).

عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء: وهو نصٌّ صغيرٌ في مجال رسم الحروف عند القدماء، وهو الذي يُعرف لدينا الآن بـ (الإملاء)، وقد جعله الأنباريُّ على ثلاثة أقسام وخاتمة، فتحدث في القسم الأول عن قواعد كتابة الألف والياء في الأسماء بحسب الأصل المنقلبة عنه، وخصَّص القسم الثاني للحديث عن كتابة الألف والياء في الأفعال الثلاثية وما زاد عن الثلاثي، وجعل القسم الثالث للحروف، مبينًا أنَّ حكم القياس فيها أن تُكتب بالألف، ومثبتًا ما شذَّ عن القياس، أمَّا الخاتمة فذكر فيها الكلمات الملبسة التي لا يُعلم أصلُها ([2]) نشره علي حسين البواب بالرياض عام ١٩٨١م، ثم رمضان عبد التواب بـ (دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود شاكر

[1] – انظر: مقدمة المحقق (رمضان عبد التواب) لـ : زينة الفضلاء، ص٢٢– ٢٣

[2] – انظر: مقدمة المحقق (جاسر أبو صفية) لـ: عمدة الأدباء، ص١١٢– ١١٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بمناسبة بلوغه التسعين)، بالقاهرة عام ١٩٨٢م، ثم جاسر أبو صفية بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٤ سنة ١٩٩٣م.

الكلام على عصِيٍّ ومَغْزُوٍّ: رسالة صغيرة جعلَها الأنباريُّ إجابة لسؤالٍ أوردَه في أولها، عن «السرِّ في أنَّه لمَ لمْ يكن في كلامهم اسمٌ متمكِّنٌ في آخره واو قبلها ضمة، كما يكون في كلامهم اسمٌ في آخره ألف قبلها فتحة، وياءٌ قبلها كسرة؟ وما العذرُ عن قولِهم: هذا أبوك ومغزوٌّ وما أشبهَ ذلك؟» ([1]) . نشرها سليمان إبراهيم العايد بالعدد الثالث من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٩٩٠م.

لمع الأدلَّةِ في أصول النَّحوِ: وهو موضوعُ البحث، وسيُفرد له الحديث في النصف الثاني مِن البحث.

اللُّمعة في صنعةِ الشِّعر: وهو مؤلَّف صغير الحجم، جهدَ المؤلِّفُ في تضمينه ستة وأربعين فنًّا مِن الفنون البلاغية المستعملة في الشعرِ بأوجز عبارة وأخصرها؛ الأمر الذي جعلَه يكتفي في أحايين كثيرة بالمثال الذي يضربه للوجه البلاغي عن إيراد تعريفه وحدِّه، ويأتي ببعض البيت دون تمامِه، وقلَّما يذكر للوجه الواحد أكثر مِن مثال([2]) . نشره عبد الهادي هاشم بالجزء الرابع من المجلد الثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٥٥م، ثم حاتم صالح الضامن ضمن (ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري) بدار البشائر السورية عام ٢٠٠٢م.

منثور الفوائد: يقع هذا الكتاب في مقدمة صغيرة، كعادة الأنباريِّ في سائر مؤلَّفاتِه، ومئةٍ وأربع وتسعين مسألة مِن مسائل اللغة والنحو والصرف، كما ألحقَ مسائل تتعلق بعلم الكتابة، من قبيل: صفة بري القلم، وما يحتاج إليه الكاتب، وفضيلة الخط، وما جاء في ختم الكتاب. نشره حاتم صالح الضامن بالعدد الأول من المجلد العاشر من مجلة المورد العراقية عام ١٩٨١م، ثم نشره استقلالًا بدار الرائد العربي ببيروت عام ١٩٩٠م .

---

[1] – الكلام على عصي ومغزو، ص١٤٩

[2] – انظر: مقدمة المحقق (عبد الهادي هاشم) لـ: اللمعة، ص٥٩٣– ٥٩٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الموجز في القوافي: يعدُّ الكتابُ على صغرِه خلاصةً وافية لعلم القافية، ابتدأه الأنباريُّ بمقدمة قصيرة، يليها ستة فصول تحدَّثَ فيها عن القافية وما يعرضُ فيها مِن حروف وحركات، ومعرفة أنواعها، وعيوبها. نشره عبد الهادي هاشم بالجزء الأول من المجلد الواحد والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٥٦م، ثم حاتم صالح الضامن ضمن (ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري) بدار البشائر السورية عام ٢٠٠٢م.

الوجيز في علم التصريف: أرادَ به الأنباريُّ وضعَ كتابٍ مُيسَّر في أصول التصريف، فجعله في مقدمة قصيرة، ثم تعريفًا مختصرًا لعلم الصرف، تلته فصول الكتاب الستة: الأبنية المجردة للأسماء والأفعال، وحروف الزيادة ومواضع كل حرف منها، والحذف القياسي وغير القياسي، والإبدال، والتغيير بالحركة والسكون، والإدغام. نشره علي حسين البواب بدار العلوم للطباعة والنشر بالرياض عام ١٩٨٢م.

١/٧ وفاته :

وُوريَ جسدُ الأنباريِّ بعد حياةٍ مليئة بالعلم والعطاء بباب أبرز بتربة فقيه النظامية أبي إسحاق الشيرازي، في التاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمس مئة. هذا ما اتفق عليه كلُّ مَنْ ترجمَ له ([1]) ، وشذَّ صاحب (الفلاكة والمفلوكون) ، فذكرَ أنَّ وفاتَه في تاسع شعبان سنة ٤٧٧هـ([2]) .

ثانيًا: كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو)

٢/١ التعريف بـ (لمع الأدلة)

وأمَّا الكتابُ فهو (لمعُ الأدلة في أصول النحو)، وهو يُعالجُ ـ كما يظهر مِن عنوانِه ـ علمَ «أصول النحو»، ونعني به دراسةَ الأدلَّةِ الإجماليَّة للنحو، وكيفية الاستدلال بها عند تعارضِها، وأحوال المُستدلِّ ومَا ينبغي أنْ تتوفرَ فيه مِن شروطٍ كالعدالة وعدم فسادِ المعتقدِ.

[1] – انظر: الكامل في التاريخ، ١٠/ ١٠٩؛ وإنباه الرواة، ١٧١/٢؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي، ٥٤/٤؛ ووفيات الأعيان، ١٣٩/٣؛ ومرآة الجنان وعبرة اليقظان، ٣/ ٣٠٩؛ وطبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٧

[2] – انظر: ص١٢٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولقد مرَّ التأليفُ في «أصول النحوِ» بعدَّةِ مراحلَ، مثَّلَ فيها (لمعُ الأدلةِ) حلقةً مهمَّةً ومتطورةً مِن مراحلِه. ويمكنُ إجمالُ هذه المراحل في([1]) :

أولاً: مرحلة النشأة والتضمين:

وأعني بها تلك المرحلة التي اتَّسمتْ بعدمِ وضوحِ المنهجيَّةِ النظريَّةِ في صياغةِ أصولٍ نحويَّةٍ على غرارِ أُصول الفقه؛ إذ لم يُعْنَ النحاةُ فيها أثناءَ رصدِهم للظاهرةِ النحويَّةِ وعرضِها بتنظيمِها في صورةٍ نظريَّةٍ متكاملةٍ يشدُّ بعضُها بعضًا.

صحيحٌ أنَّ نُحاةَ هذه المرحلة عرَفوا مفهومَ (الأصول)، ومارسوه ممارسةً تطبيقيةً، ومنهم مَنْ عَنْوَنَ به مؤلَّفَه، لكنَّهم كانوا يَعْنون به . في أغلب الأحيانِ . المفهومَ التقعيديَّ للنَّحوِ، أي: القواعد المستنبطة ممَّا اطَّردَ في كلامِ العربِ.

وليسَ أدلَّ على ذلك مِن كتاب (الأصول في النَّحوِ)، لأبي بكرٍ مُحمَّد بن السَّرِيِّ بن سهلٍ السرَّاج (ت٣١٦هـ)؛ فإنَّ الناظرَ إليه يستطيعُ أنْ يُدركَ مِن أول وهلةٍ أنَّه كتابٌ في قواعدِ النحوِ الأساسيَّةِ، وليس في الأصولِ والقواعدِ الكُلِّية التي يَبْنِي عليها النَّحوُ كالقياسِ وغيرِه. يظهر ذلك بجلاء في ترتيبِ الكتابِ على الأبوابِ النحوية المعروفة، وقولِه مبينًا الغايةَ التي يتغيَّاها: «وفي جميع هذه الأقوال نظرٌ، وإنَّما تضمَّنَّا في هذا الكتابِ الأصولَ [أي: القواعد]، والوصولَ إلى الإعرابِ. فأمَّا عدا ذلك مِن النَّظرِ بين المخالفينَ فإنَّ الكلامَ يطولُ فيه، ولا يصلحُ في هذا الكتابِ، على أنَّا ربما ذكرنا مِن ذلك الشيءَ القليلَ» ([2])

ومعَ ذلك، فإنَّ ابنَ السرَّاجِ لم يُغفل في سياقِ حديثِه عن تلك الأبواب النحويَّةِ بعضًا ممَّا عُرِفَ في ما بعد بـ (أصول النحو)، بمعنى أدلَّته التي تأصَّلت بها أصولُه، وتفرَّعت عنها فروعُه؛ الأمرَ

[1] – انظر ذلك مفصَّلًا في: مِن قضايا أصول النَّحوِ عند عُلماء أصول الفقه، ص٣٢-٦٤

[2] – الأصول في النَّحوِ، ٣٨١/١.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الذي أربك بعضَ الباحثين في الذهابِ بالكتاب إلى أنَّه أوَّلُ نصٍّ في أصول النحوِ ودلائلِه [١] ، وأغرى البعضَ الآخر بإفراد دراساتٍ مستقلَّةٍ للحديث عن الأصولِ النحويَّةِ عند ابن السرَّاج[٢]

ثانيًا: مرحلة الفكرة والتقييد:

وأعني بها تلك المرحلة التي تنبَّهَ فيها النُّحَاةُ إلى ضرورةِ أنْ تكونَ لهم مؤلَّفاتٌ في الأصولِ تُناظِرُ كتبَ أصولِ الكلامِ والفقهِ، فبدأوا يُقيِّدون بعضًا مِن تلك الأصول في مؤلَّفاتٍ لم تستقلَّ خصيصًا بهذا الغرضِ، أو استقلَّ بعضُها للحديثِ عن قضيةٍ جزئيةٍ مِن قضاياه الكليَّةِ [٣]

ويُمثِّلُ هذه المرحلةَ في أسمى صورِها أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) وكتابه (الخصائص)، وقد أوضحَ في مقدِّمةِ كتابِه وثناياه الغرضَ والداعي إلى تأليفِه الكتاب؛ فقال في المقدِّمة: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن عُلماء البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أُصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقهِ» [٤] ، وقالَ في موضعٍ آخر مِن الكتاب: «فإنَّ هذا الكتابَ ليسَ مبنيًّا على حديثِ وجوهِ الإعرابِ؛ وإنَّما هو مقامُ القولِ على أوائلِ أصولِ هذا الكلامِ، وكيفَ بُدئَ والامَ نُحِيَ. وهو كتابٌ يتساهمُ ذوو النَّظرِ مِن: المتكلِّمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنُّحاةِ، والكُتَّابِ، والمتأدِّبينَ . التأمُّلَ له»[٥]

بيد أنَّ ما بذلَه ابن جنِّي في (الخصائص) جاءَ مطبوعًا بطابعِ البدايات التي تفتقرُ . دومًا . إلى الترتيب والضبط المُحْكَم وحصر مباحث العلم ؛ لذا عِيب عليه أمورٌ، منها أنَّه:

لم يضعْ تعريفًا محدَّدًا لأُصول النَّحوِ، ولا للأدلَّةِ الإجماليَّةِ والعِلَلِ النَّحْويَّة ومسالكِها، وإنَّما اكتفى بسَوْق الأمثلةِ عليها.

---

[١] – راجع مقدمة عطية عامر، لتحقيق (لمع الأدلة)، ص٩– ١١؛ ومقدمة عبد الرزاق السعدي، لتحقيق (ارتقاء السيادة)، ص٦

[٢] – مِن ذلك دراسةٌ بعنوان: (الأصول النحويَّة في كتاب الأصولِ لابن السرَّاج)، نال بها حامد محمد ربيع درجةَ الماجستير، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٢م

[٣] – كتلك التي أُلِّفت في العلل النحوية، نحو: (المختار في علل النحو)، لابن كيسان (ت٣٢٠هـ)، و(الإيضاح في علل النحو)، للزجَّاجي (ت٣٣٧هـ)، و(علل النحو)، للورَّاق (ت٣٨١هـ).

[٤] – الخصائص، ٢/١

[٥] – الخصائص، ٦٧/١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تناولَ جملةً متناثرةً مِن مسائل أصول النَّحوِ دون ترتيبٍ منطقيٍّ لها، كما أنَّه لم يستوفِ كلَّ مسائلِ العلمِ وقضاياه.

ج- أتى بمسائلَ كثيرةٍ لا تدخلُ ضِمْنَ مباحث (أصول النَّحو)، ولا تمتُّ إليه بصلةٍ؛ فشَمِلَ حديثُه موضوعاتٍ تتعلَّقُ بدراسة كثيرٍ مِن مسائل النَّحوِ واللُّغة وفقهِهَا([1])

ثالثًا: مرحلة النضج والتأليف:

وأعني بها تلك المرحلةَ التي بدأَ يُنظر فيها إلى أصولِ النَّحوِ على أنَّه علمٌ جديدٌ متميِّزٌ عن بقيَّةِ العلومِ . وإنْ كانَ متأثرًا ببعضِها . له حدودُه، وأدلَّتُه، ومسائلُه، وقضاياه المستقلَّةُ.

وتتمثَّلُ هذه المرحلة في مؤلَّفنا الذي نقدِّمُ له (لمع الأدلة في أصول النَّحو)؛ فقد جمعَ فيه الأنباريُّ مَا تناثرَ مِن أدلَّةٍ إجمالية جاءت عَرَضًا في ثنايا كُتبه الأخرى وكُتب مَنْ سبقه، في مؤلَّف مستقلٍ وتحتَ علمٍ ثابتٍ زعمَ أنَّه مبتكرُه وصاحبُه ([2])

ولعلَّ أكثرَ مَا يُميِّزُ عملَ الأنباريِّ في كتابه (لمع الأدلة) أمران:

- أنَّه أتى بتعريفٍ مُحَدَّدٍ لأصول النَّحو، ركَّزَ فيه على أدلَّتِه التي تفرَّعت عنها فروعُه ومسائلُه، كما تحدَّثَ عن أهميتِه بالنسبة للنحويِّ التي تتركَّزُ في «التعويل في إثبات الحكمِ على الحُجَّةِ والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليدِ إلى يَفَاعِ الاطلاعِ على الدليل؛ فإنَّ المُخلِدَ إلى التقليدِ لا يعرفُ وجهَ الخطأِ مِنَ الصوابِ، ولا ينفكُّ في أكثرِ الأمرِ عَن عوارضِ الشكِّ والارتيابِ» ([3])

- أنَّ المسائلَ التي أتى بها في مؤلَّفِه هذا يدخلُ جُلُّها في مسائل هذا العلم ولا تخرج عنه، وهذا . على سبيل المثال . بخلافِ (الخصائص) لابن جنِّي، الذي أدخلَ فيه مؤلِّفه موضوعاتٍ تتعلَّقُ بدراسة كثيرٍ مِن مسائل النحو واللغة وفقهِهَا.

---

[1] - انظر ذلك مفصَّلًا في: أصول النَّحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، ص٤٢؛ ومِن قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، ص٤٣- ٤٤

[2] - لمع الأدلة (تحقيق: عطية عامر)، ص٢٣

[3] - لمع الأدلة، ص٨٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

رابعًا: مرحلة الاكتمال:

وأعني بها تلك المرحلةَ التي اكتملت فيها الأُسس العامة لعلم أصول النحو وقواعده، إذ جُمعت فيها جهودُ السابقين، واستُدركت تلك الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها المرحلة السابقة عليها، فضلًا عن طرحِ المزيد مِن القضايا ذات الصلة بأصول النحو.

وتجلَّت هذه المرحلة في صنيعِ الجلال السيوطي (ت٩١١هـ) وكتابِه (الاقتراح في علم أصول النحو)؛ حتى إنَّه يمكنُ القول بأنَّ كتاب (الاقتراح) على الرغم مِن ضآلة حجمِه وصِغَرِ جِرْمِه فإنّه يُعَدُّ اللبنةَ المتمّمةَ لأصولِ النحو العربي؛ فهو خلاصةٌ وافيةٌ للكتبِ والمراجعِ كافةً التي صُنِّفَتْ في علم أصولِ النَّحوِ، أو عالجت فنونَه، منذ نشأة النحوِ إلى عصر المؤلِّف، وهذا العمل يعدُّ ـ بطبيعةِ الحال ـ تدرّجًا طبيعيًّا ونهايةً حتميّةً لما سبقه مِن محاولاتٍ لم تكتمل على يد ابن جني وأبي البركات الأنباريِّ.

٢/٢ منهج المؤلِّف في الكتاب

سار الكمالُ الأنباريُّ في (لمع الأدلَّة) على نهجِ الأصوليين من الفقهاء في كُتبِهم؛ فبدأَ كتابَه بفصلين كانا كالمقدمات في كتب أصول الفقه، تحدثَ في الفصل الأول عن مفهوم أصول النحوِ مِن وجهةِ نظرِه، وهو: «أدلَّةُ النحوِ التي تفرَّعَتْ عنها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ معنى أصول الفقهِ أدلَّةُ الفقهِ التي تفرَّعَتْ عنها جملتُه وتفصيلُه» ([1]) ، وعن فائدتِه التي تتمثَّلُ في: « التَّعوِيل فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ عَلَى الحُجَّةِ والتَّعلِيلِ، والارتِفاعُ مِن حَضيضِ التَّقليدِ إِلَى يَفَاعِ الاطِّلاعِ/[٧٧و] عَلَى الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّ المُخْلِدَ إِلَى التَّقْلِيدِ لَا يَعرِفُ وَجهَ الخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ، ولَا يَنْفَكُّ فِي أَكثرِ الأَمْرِ عَن عَوَارِضِ الشَّكِّ وَالارتِيَابِ، وأَنْ تَلْتبسَ عَلَيْهِ لَوَامِعُ السَّرَابِ بِمَناهِلِ الشَّرَابِ، وَهَذهِ حَالَةٌ لَا يَرْضَى بِهَا أُولُو الأَلبَابِ» ([2])

[1] – لمع الأدلة، ص٨٠

[2] – لمع الأدلة (تحقيق: عطية عامر)، ص٢٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وفي الفصلِ الثاني تحدَّثَ عن الدليل النحوي وأصل اشتقاقِه، وعن أقسامِ أدلَّةِ النحوي الثلاث التي ارتضاها، وهي: النقلُ، والقياسُ، واستصحاب الحال

أمَّا النقلُ ـ ويسميه غيرُه (السماع) [١] ـ فقد خصَّصَ له الفصول من الثالث إلى التاسع، ثم خصَّص الفصل السابع والعشرين للحديثِ عن طرائق الترجيح بين النقول المتعارضة. تحدثَ في الفصلين: الثالث والرابع عن مفهوم النقل عنده، وهو «الكلامُ العَربيُّ الفضيحُ، المنقولُ النَّقْلَ الصحيحَ، الخارجُ عَن حدِّ القلةِ إلى حدِّ الكثرة» [٢] ، وتقسيمِه إلى (تواتر)، وهو «لغة القرآن، وما تواترَ من السُّنَّةِ، وكلامِ العرب» [٣] ، و(آحاد)، وهو «مَا تفرَّدَ بنقلِه بعضُ أهلِ اللُّغةِ، ولم يوجد فيه شرطُ التواترِ» [٤] ، ثم دلف في الفصل الخامس إلى لحديث عن (شرط نقل التواتر)، فعرضَ فيه لآراء القوم، وخلصَ إلى أنْ شرطَ التواتر الصحيح أنْ يبلغَ عددُ النقلةِ عددًا لا يجوزُ على مثلِه الاتفاقُ على الكذب، دونَ التقيُّدِ بعددٍ مُحدَّدٍ [٥]

وخصَّص الفصل السادس للحديث عن (شرط نقل الآحادِ)، ، وخلصَ فيه إلى عددٍ مِن النتائج، هي:

تُشْتَرطُ العدالةُ في ناقلِ اللغةِ، رجلًا كانَ أو امرأةً، حرًّا كانَ أو عبدًا، كما يُشترط في ناقل الحديث النبويِّ.

يُقبل نقلُ العدل الواحدِ، ولا يُشترط أنْ يُوافقَه في النقلِ غيرُه.

---

[١] – كالسيوطي في (الاقتراح)، ص٧٤. ويرى تمام حسَّان في كتابه (الأصول)، ص٦١،– ٦٢ أنَّ اللفظتين بمعنىً، وأنَّه «ما دمنا قد سمينا المنقول مسموعًا، فإنَّنا نستطيعُ ـ أيضًا ـ أنْ نسميَ النقلَ السماعَ، وأنْ نجعلَ كلا مِن هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدلُّ عليه قرينُه»، ثم لا يلبث أنْ يقرِّرَ بأنَّ السماعَ أشملُ مِن النقل؛ «لأنَّه ربما اشتملَ على الرواية (وهي النقل)، وعلى مشافهةِ الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة)». ويرى آخرون أنَّ الأنباريَّ قد وُفِّق في تسمية الدليل الأول بـ (النقل) وأنَّه أشمل مِن مصطلح (السماع) الذي يقف فقط عند مباشرة السماع، بينما يعني النقل السماعَ المباشر وغيرَ المباشر. انظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة، ص٣١؛ وأصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، ص١٥١

[٢] – لمع الأدلة، ص81

[٣] – لمع الأدلة، ص٨٣

[٤] – لمع الأدلة، ص٨٤

[٥] – انظر: لمع الأدلة، ص٨٤– ٨٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خبرُ الآحادِ لا يفيدُ العلمَ لبقاءِ الاحتمال فيه، وذهبَ الأكثرون إلى إفادتِه الظنَّ، بينما رأى البعضُ أنَّه إنِ اتصلت به القرائنُ أفادَ العلمَ ضرورةً كخبر التواتر (١)

وفي الفصل السابع أثار قضية نقل أهل الأهواء لِلُّغَةِ، فتبنَّى الأخذَ بالرأي القائل بجواز نقلِ اللغة عن أصحابِ الأهواء المخالفين لمذهب أهل السُّنَّةِ والجماعة، شريطة أن لا يكونوا ممَّن يتدينون بالكذب، وحُجَّتُه في ذلك أنَّ كُتب الحديث أخذت عن بعضِهم ولم يجدوا في ذلك حرجًا. ثم تكفَّلَ بالردِّ على الرأي الآخر القائل بعدم قبول نقل أهل الأهواء، وحجُّتهم أنَّه «إذَا رُدَّتْ رِوايةُ الفَاسقِ لِفسْقِهِ، فَلأَنْ لا تُقْبلُ رِوايَةُ المُبتدِعِ لِبِدْعَتِهِ كَانَ ذَلكَ أَوْلَى» (٢)

وتناول في الفصل الثامن حكمَ قبول المرسلِ والمجهول مِن منقولِ اللغة، فبدأ بتعريف المرسل . بحسب ما يراه الأصوليون والفقهاء . وهو «الذي انقطعَ سندُه»، والمجهول، وهو: «الذي لا يُعرف ناقلُه» (٣) ، ثم ذهبَ إلى القول بأنَّ المرسلَ والمجهولَ غيرُ مقبولَيْنِ؛ « لَأَنَّ العَدَالَةَ شَرْطٌ فِي قَبُولِ النَّقْلِ، وَانْقِطَاعُ سَنَدِ النَّقْلِ، وَالجَهْلُ بِالنَّاقِلِ يُوجِبَانِ الجَهْلَ بِالْعَدَالَةِ » (٤)

وفي الفصلِ التاسعِ تحدثَ عن واحدةٍ مِن طرق تحمُّل الحديث وأدائه، وهي (الإجازة)، وحكم نقل اللغة بواسطتِها، فذكر اختلافَ العلماء فيها، فذهبَ بعضُهم . ومنهم الأنباريُّ . إلى تَصْحيحِها، متمسِّكين بأنَّ رسول الله كتبَ كتبًا إلى الملوك وأخبرت بها رسلُه، ونزل ذلك منزلةَ قولِه وخطابه، بينما رأى البعضُ الآخر أنها غيرُ جائزةٍ؛ «لأَنَّهُ لَا يَجوزُ أَنْ يَقولَ: «أَخْبَرَنِي فُلانٌ»، وَلم يُوجَد ذلكَ؛ لأَنَّ قَوْلهُ: «أَخْبَرَنِي فُلَانٌ»، وَلم يُوجَد ذَلِكَ، كَذِبٌ»(٥)

---

١ – انظر: لمع الأدلة، ص٨٤

٢ – لمع الأدلة، ص٨٨

٣ – لمع الأدلة، ص٩٠

٤ – لمع الأدلة، ص٩٠-٩١

٥ – لمع الأدلة، ص٩٢

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأمَّا القياس فقد شغلَ النصيب الأكبر من الكتابِ؛ إذ خصَّصَ له الأنباريُّ ولأنواع الاستدلال التي تلحقُ به، الفصولَ من العاشر إلى الرابع والعشرين، ثم خصَّصَ الفصل الثامن والعشرين للحديث عن معارضة القياس بالقياس.

ويمكنُ إرجاعُ كلِّ ما ذكرَه الأنباريُّ عن القياس إلى عشرة مباحثَ، هي: تعريف القياس ـ أركان القياس ـ الرد على منكري القياس ـ أقسام القياس ـ صور الاستدلال الصحيحة الملحقة بالقياس ـ على مَنْ يجب الاستدلال: على النافي أم المثبت؟ ـ حل شُبهٍ تُورَدُ على القياس ـ طرائق الاعتراض على القياس ـ طرائق الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ([1])

ففي تعريفه للقياس أحصى الأنباريُّ خمسة حدودٍ له، ركَّزت كلُّها على إظهار (الأصل)، و(الفرع)، و(العلة الجامعة) ([2])

واشترطَ فيه ما اشترطَه الأصوليون مِن أربعة أركان، هي: أصلٌ مقيسٌ عليه، وفرعٌ مقيسٌ بالأصل، وعلَّةٌ، وحكمٌ([3])

وتصدَّى للردِّ على نُحاة الظاهرية وغيرهم الذين أنكروا القياسَ النحويَّ، موضِّحًا أنَّ مَنْ أنكرَ القياسَ فقد أنكرَ النحوَ؛ لأنَّ النحوَ كُلَّه قياس، فإنَّه يتعذَّر في النقل ـ على سبيل المثال ـ دخولُ كلِّ عاملٍ مِن العوامل على كلِّ ما يجوزُ أنْ يكونَ معمولًا له، وإنما يكونُ ذلك بالقياس على المنقول ([4]) ، كما تكفَّلَ بالردِّ على شُبَهِ المنكرين، والتي تمثَّلت في ثلاثة أوجه:

لو جازَ حملُ الشيءِ على الشيءِ بحُكمٍ لما كانَ حملُ أحدهما على الآخرِ بأَوْلى مِن صاحبِه.

إذا كان القياسُ حملَ الشيءِ على الشيءِ بضربٍ مِن الشَّبَهِ، فما مِن شيءٍ يُشبه شيئًا مِن وجهٍ إلا ويُفارقه مِن وجهٍ آخر، فإذا كانَ وجهُ المُشابهةِ يُوجب الجمعَ فوجهُ المفارقةِ يُوجب المنعَ.

[1] – انظر: لمع الأدلة، ص٩٣ ـ ١٤٠؛ وقياس العكس في الجدل النحوي، ١/٦٥– ٦٦

[2] – انظر: لمع الأدلة، ص٩٣

[3] – انظر: لمع الأدلة، ص٩٣

[4] – انظر: لمع الأدلة، ص٩٥– ١٠٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ج- لو كانَ القياسُ جائزًا لكان ذلك يؤدِّي إلى اختلاف الأحكام؛ لأنَّ الفرعَ قد يأخذُ شَبَهًا مِن أصلَيْنِ مختلفَيْنِ، فإذا حُمِلَ على كُلِّ واحدٍ منهما وُجد التناقضُ في الحكم([1])

وتحدثَ في الفصول: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، عن أقسام القياس، وهو ينقسم عنده إلى قسمَيْنِ: صحيح، وفاسد:

أمَّا الصحيح، فيتمثَّلُ في قياسُ العلَّةِ، وهو «أَنْ يُحْملَ الفَرعُ عَلَى الأَصْلِ فِي العِلَّةِ التي عُلِّقَ عَلَيْها الحكمُ في الأَصْلِ»، وقياسُ الشَّبَهِ وهو «أَنْ يُحْملَ الفَرعُ عَلَى الأَصْلِ بضربٍ مِن الشَّبَهِ غيرِ العِلَّةِ التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصل» ([2])

وأمَّا الفاسدُ عنده فهو قياس الطَّرْدِ؛ حيث «يُوجد معه الحكم وتُفقد الإخالةُ في العلة»، وقد ذهبَ بعضُهم إلى صحَّتِه، واحتجُّوا على ذلك بأنْ قالوا: «الدليلُ على صحَّةِ العلةِ اطرادُها وسلامتُها عَن النقضِ، وهذا موجودٌ ها هنا» ([3])

ثم إنَّه تحدَّثَ بعد ذلك عن بعضِ أحكامِ الركنِ الثالث مِن أركان القياس، وهو العِلَّةُ الجامعةُ، فذكر آراء العلماء في كثيرٍ مِن مسائلها، واختلافَهم فيها، والتي تمثلت في:

اختلافهم في كون الطَّرْد شرطًا في العلةِ النحوية، فذهب الأكثرون . ومنهم الأنباريُّ إلى أنَّه شرطٌ، وذلك أنْ يوجدَ الحكمُ عند وجودِها في كلِّ موضع. وسببُ ذلك أنَّ «العِلَّةَ النَّحوِيَّةَ كالعِلَّةِ العَقلِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ العِلَّةَ العَقلِيَّةَ لَا تكونُ إلا مُطَّرِدَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدخلَهَا التَّخْصِيصُ، فَكَذَلِكَ العِلَّةُ النَّحوِيَّةُ». بينما رأى آخرون أنَّه ليسَ بشرطٍ في العلة النحوية، وأنَّه يجوزُ أنْ يدخلَها التخصيص ([4])

اختلافهم في كون العكسِ شرطًا في العلةِ النحوية، فذهب الأكثرون . ومنهم الأنباريُّ إلى أنَّه شرطٌ، وذلك أنْ يُعْدَمَ الحكمُ عند عدمِها، وسبب ذلك أنَّ العلةَ النحويةَ هي - أيضًا - «مُشبَّهةٌ بِالعِلَّةِ

[1] - انظر: لمع الأدلة، ص١٠٠- ١٠٥
[2] - لمع الأدلة، ص١٠٥، ١٠٧
[3] - لمع الأدلة، ص١١٠- ١١١
[4] - لمع الأدلة، ص١١٢- ١١٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العَقليَّةِ، وَالعَكْسُ شَرْطٌ فِي العِلَّةِ العَقلِيَّةِ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهَا». بينما رأى آخرون أنَّه ليس بشرطٍ، فلا يُعدَمُ الحكمُ عند عدمها ([1])

اختلافهم في تعليل الحُكم بعلَّتين فصاعدًا، فذهبَ بعضُهم إلى تجويزِ ذلك، مستدلِّين بأنَّ العلَّةَ النحويَّةَ « لَيْسَتْ مُوجِبَةً، وَإِنَّما هِيَ أَمارةٌ وَدَلالةٌ عَلَى الحُكمِ، وَكَما يَجُوزُ أَن يُستدَلَّ عَلَى الحُكمِ بِأَنوَاعٍ مِنَ الأَمَارَاتِ وَالدَّلالاتِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتدلَّ عَلَيهِ بِأَنوَاعٍ مِنَ العِلَلِ». بينما رأى آخرون - ومنهم الأنباريُّ - عدمَ تجويزِ ذلك؛ لأنَّ العلةَ النحوية عندهم مُشَبَّهةٌ بالعلة العقلية، والعلَّةُ العقليَّةُ لا يثبتُ الحكمُ معها إلا بعلَّةٍ واحدةٍ فقط ([2])

اختلافهم في إثبات الحُكم في محلِّ النصِّ، نحو الرفع والنصب في (ضربٌ زيدٌ عمرًا)، هل يثبتُ بالنصِّ عن العربِ أم بالعلَّةِ؟ فذهبَ الأكثرون إلى أنَّه يثبتُ بالعلَّةِ لا بالنصِّ؛ «لَأَنَّهُ لَو كَانَ ثَابِتًا بِالنصِّ لا بِالعِلَّةِ لَأدَّى ذَلِكَ إِلَى إِبطَالِ الإِلحَاقِ، وَسَدِّ بَابِ القِيَاسِ». بينما ذهبَ بعضُهم إلى أنَّه يثبتُ في محلِّ النصِّ بالنصِّ، ويثبتُ في ما عداهُ بالعلَّةِ؛ لأنَّ النصَّ دلالته قطعية، أمَّا العلَّةُ فمظنونة، وإحالةُ الحكم على المقطوعِ به أَوْلى مِن إحالتِه على المظنونِ. لكنَّ الأنباريَّ لم يرتضِ أيًّا مِن المذهبَيْنِ، فذهبَ إلى الحكمَ في محلِّ النصِّ يثبتُ بالنصِّ والعِلَّةِ معًا، ولا تناقضَ بينهما؛ إذ إنَّه «يَثبتُ بِطَرِيقٍ مَقطوعٍ بِهِ وَهُوَ النَّصُّ، وَلَكِنَّ العِلَّةَ هي التي دَعَت إِلَى إِثبَاتِ الحُكمِ، فنحنُ نَقْطَعُ عَلَى الحُكمِ بِكَلَامِ العَرَبِ، وَنَظُنُّ أَنَّ العِلَّةَ هي التي دَعَتِ الوَاضِعَ إِلَى الحُكمِ» ([3])

اختلافهم في أنْ وجوب إبرازِ الإخالةِ والمناسبة بين الأصلِ (المقيس عليه) والفرعِ (المقيس)، فذهبَ بعضُهم - ومنهم الأنباريُّ - إلى أنَّ المستدلَّ حينَ يُورد قياسَه بأركانِه الأربعة، فإنَّه لا يجبُ عليه تبيينُ الإخالةِ والمناسبةِ، وإنْ طالبَه خصمُه بذلك، بل يجبُ على المخالف له أنْ يُبيِّنَ وجهَ عدم مناسبة العلةِ للحُكم. بينما رأى آخرون أنَّه يجبُ على القائس إظهار الإخالة والمناسبة،

[1] - لمع الأدلة، ص١١٢

[2] - لمع الأدلة، ص١١٧- ١٢١

[3] - لمع الأدلة، ص١٢٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وحجتُهم في ذلك أنَّ «الدليلَ إنَّمَا يَكونُ دَليلًا إذَا ارتَبطَ به الحُكْمُ، وتَعلَّقَ به، وإنما يَكُونُ مُتَعَلقًا به إذَا بَانَ وَجْهُ الإخَالةِ، وَلَا نَكتفِي في ذَلِكَ بِمَا يَنطلِقُ عَليهِ القِيَاسُ مِن غَيرِ بَيَانٍ وَلَا ارتِبَاطٍ» ([1])

اختلافهم في ردِّ الفرعِ (المقيس) إلى أصلٍ (مقيس عليه) مختلَفٍ فيه، فذهبَ بعضُهم . ومنهم الأنباريُّ . إلى جوازِ ذلك، وحجتُهم في ذلك أنَّ الأصلَ المختلَفَ فيه إذا قامَ الدليلُ عليه صارَ بمزلةِ المتَّفَقِ عليه. ومنعَ الآخرون ذلك، وتمسَّكوا في عدمِ جوازِه بأنَّه «لَو جَازَ القِيَاسُ عَلَى المُختَلَفِ فِيهِ لأَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُحَالٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ المُختَلَفَ فِيهِ فَرعٌ لِغَيرِه، فَكَيفَ يَكُونُ أَصْلًا، وَالفَرعُ ضِدُّ الأَصْلِ؟!» ([2])

اختلافهم في الوصف الزائد في العلة النحوية، هل يجوزُ إلحاقُه بها أو لا؟ ذهبَ بعضُهم . ومنهم الأنباريُّ . إلى عدم جواز ذلك، ورأوه حشوًا في العلة؛ إذ لا إخالةَ فيه ولا مناسبة، «وإِذَا كَانَ خَالِيًا عن الإِخالةِ والمُناسَبةِ لم يَكُنْ دَلِيلًا، وَإِذَا لم يَكُنْ دَليلًا لم يَجُزْ إلحَاقُه بِالعِلَّةِ، وَإِذَا أُلحِقَ بِهَا كَانَ حَشْوًا فِيهَا». بينما رأى آخرون جواز ذكرِ الوصف الزائد إذا كانَ الغرضُ منه دفعَ النقضِ، وحينئذٍ لا يكونُ حشوًا في العِلَّةِ ([3])

وخصَّص الفصل الرابع والعشرين . وهو الفصل الأخير من فصول القياس . للحديثِ عن صورٍ من الاستدلالِ الملحقة بالقياس والمتفرعة عليه، وهي . كما نصَّ الأنباريُّ . كثيرةٌ تخرجُ عن حدِّ الحَصْرِ؛ لذا اكتفى بذكر خمسة أنواعٍ مِن الاستدلال الذي يكثرُ استعماله، وهي:

الاستدلال بالتقسيم: وهو قسمان، أحدهما أنْ «يَذْكرَ الأَقسَامَ التِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فيُبْطِلُهَا جَمِيعًا، فيَبْطُلُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ»، والثاني «أن يَذْكرَ جَمِيعَ الأَقسَامِ التِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فيُبْطِلُهَا إِلَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الحُكْمُ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَصِحُّ قَوْلُهُ» ([4])

---

[1] – لمع الأدلة، ص١٢٣– ١٢٤

[2] – لمع الأدلة، ص١٢٥

[3] – لمع الأدلة، ص١٢٦

[4] – لمع الأدلة، ص١٢٧.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الاستدلال بالأَوْلى: وهو أنْ يُبيِّنَ المستدلُّ في الفرعِ المعنى الذي يُعلَّقُ الحكمُ به في الأصلِ زيادةً، نحو أنْ يستدلَّ المستدلُّ على بناءِ أسماء الإشارة و(ما) التعجبية، بأنَّ «الاسمَ يُبْنَى إذا تَضمَّنَ مَعنى حَرفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَإِذَا بُنِيَ الاسمُ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَلَأَنْ تُبنى أسماءُ الإشارةِ وَ(مَا) التعجبيةُ لِتَضَمُّنِ مَعنَى حَرفٍ غيرِ مَنطُوقٍ به، كَانَ ذَلِكَ مِن طَرِيقِ الأَوْلَى»([1])

الاستدلال بالعكسِ: ويسمى عند بعض الأصوليين (قياس العكس)، ويُقصد به عندهم «تحصيلُ نقيض حكم الشيء في غيرِه لافتراقِهما في علَّةِ الحُكم»([2]) واكتفى الأنباريُّ بسَوْق مثالٍ عليه دون تعريفِه، وهو في الردِّ على

الكوفيين القائلين بأنَّ المخالفة هي الموجبة لنصبِ الظرف الواقع في خبر المبتدأ، قال: «فَلَوْ كَانَ الخِلَافُ مُوجِبًا لِلنَّصبِ في الثَّانِي لكانَ مُوجِبًا لِلنَّصبِ فِي الأَوَّلِ، ولمَّا لم يَكُن الأَوَّلُ مَنصوبًا دَلَّ على أَنَّ الخِلافَ لَا يَكونُ مُوجبًا لِلنَّصبِ في الثَّانِي» ([3])

الاستدلال ببيان العلَّةِ: وهو قسمان، أحدهما أنْ يُبيِّنَ المستدلُّ علةَ الحكمِ، ويستدلَّ بوجودِها في موضع الخلاف ليوجدَ بها الحكمُ، والثاني أنْ يُبيِّنَ العلَّةَ، ثم يستدلُّ بعدمِها في موضع الخلاف ليُعدمَ الحُكم

الاستدلال بالأصول: اكتفى الأنباريُّ بسَوْق مثالٍ عليه دون تعريفِه، وهو في إبطال مذهبِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الفعل المضارع مرفوعٌ لسلامتِه من العوامل الناصبة والجازمة، فإنَّ هذا مخالفٌ للأصول؛ «لأنَّهُ يُؤدِّي إلى أَنْ يَكونَ الرَّفعُ بَعْدَ النَّصْبِ والجَزْمِ، وهَذا خِلَافُ الأُصولِ؛ لأنَّ الأُصولَ تَدلُّ عَلى أَنَّ الرَّفْعَ قبلَ النَّصْبِ، لأنَّ الرَّفعَ صِفَةُ الفَاعِلِ، وَالنَّصْبَ صِفَةُ المَفْعولِ، وكما أنَّ الفَاعِلَ قبلَ المَفعُولِ، فَكذلكَ الرَّفْعُ قبلَ النَّصْبِ»([4])

---

[1] – لمع الأدلة، ص١٣١.

[2] – المعتمد في أصول الفقه، ٢/ ٦٩٩

[3] – انظر: لمع الأدلة، ص١٣٢

[4] – لمع الأدلة، ص١٣٢– ١٣٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وخصَّصَ الفصلَ الخامسَ والعشرين للحديثِ عن دليلٍ آخر ليس في قوةِ الأدلَّةِ التي ارتضاها، وهو الاستحسان؛ فتحدث فيه عن اختلاف العلماء حول حدِّه، والأخذِ به، فمنهم مَنْ رأى أنَّه «تَرْك قياس الأصول لدليل»، ومنهم مَن رأى أنَّه «تخصيصُ العِلَّةِ»، ومنهم مَن رأى أنَّه «ما يستحسنُه الإنسانُ مِن غيرِ دليلٍ»([1]) . وتحدَّثَ كذلك عن اختلاف العلماء في الأخذ به؛ فذهب بعضُهم . ومنهم الأنباريُّ . إلى أنَّه لا يُؤخَذُ به لما فيه مِن التحكُّم وتركِ القياس، بينما ذهبَ البعضُ الآخر إلى الأخذ به([2])

ولم يُرِد الأنباريُّ الانتقالَ إلى الدليل الثالث مِن أدلَّةِ النحو (استصحاب الحال) دونَ الحديثِ عن المعارضةِ بين الأدلَّةِ؛ فخصَّصَ الفصل السادسَ والعشرين للحديث عن مفهومِ (المعارضة) بين الأدلَّةِ ومشروعية قبولِها لدى الآخذين بها، وهو واحدٌ منهم. فذكرَ أنَّ المعارضةَ هي «أنْ تُعارِضَ المستدِلَّ بعلَّةٍ مُبتدَأَةٍ»، وأنَّ الاعتراضَ المقبولَ «هُوَ الَّذِي يُبَيَّنُ بِهِ فَقْدُ شرطٍ مِن شَرائطِ العِلَّةِ، كالنَّقْضِ الذي يُبَيَّنُ به فَواتُ الطَّرْدِ، وَعَدَمِ التأثيرِ الذي يُبَيَّنُ بِهِ فَواتُ العَكْسِ، وهذا موجودٌ في المُعَارضةِ؛ لأنَّها وَقَّفَتِ العِلَّةَ، فَوجبَ أنْ تَكُونَ مَقْبُولَةً» ([3])

ثُمَّ دلفَ في الفصلَيْنِ: السابع والعشرين، والثامن والعشرين، إلى الحديث عن معارضة النقلِ بالنقلِ، ومعارضةِ القياس بالقياس، وأقرَّ فيهما قاعدتَيْنِ ذهبيَّتين، هما:

إذا تعارضَ نقلان أُخِذَ بأرجحِهما.

إذا تعارضَ قياسيَّانِ أُخِذَ بأرجحِهما.

كما أقرَّ أنَّ وسائل الترجيح بين النقلَيْنِ تكونُ في شيئين، هما: الإسناد، والمتن. أمَّا وسائل الترجيح بين القياسَيْنِ فأنْ يكونَ أحدُهما موافقًا لدليلٍ آخر مِن طريقِ النقل أو القياسِ.

[1] – لمع الأدلة، ص١٣٣– ١٣٤

[2] – انظر: لمع الأدلة، ص١٣٣

[3] – لمع الأدلة، ص١٣٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أمَّا الدليل الثالث من أدلَّة النحو عنده (استصحاب الحال)، فقد خصَّصَ له الفصلَ التاسع والعشرين مِن الكتاب، وهو الفصل قبل الأخير، وهو أصلٌ مِن الأصول الفقهية التي اختُلِف في الأخذِ بها، وعند الأخذِ بها فإنَّها تأتي في المرتبة الأخيرةِ عندهم؛ فإنَّ الأصوليَّ يطلبُ حكمَ المسألةِ الفقهية من الكتاب والسنةِ والإجماع والقياس، فإنْ لم يجده يأخذْ حكمها مِن (استصحاب الحال) في النفيِ والإثبات.([1]) ؛ لذا كان مِن الطبيعيِّ أنَّ يُعرِّفَه الأنباري بأنَّه «استصحاب حالِ الأصل في الأسماءِ وهو الإعرابُ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناءُ، حتى يوجدَ في الأسماءِ مَا يُوجب البناءَ، ويوجدَ في الأفعالِ ما يُوجب الإعراب»، وأنْ يعتبرَه مِن أضعفِ الأدلَّةِ، وأنَّه لا يجوزُ التمسُّكُ به مَا وُجِدَ هناك دليلٌ ([2]) .لكنَّ أَخْذَ المجتهدِ والنحويِّ بـ (استصحابِ حال الأصل) في المسألة، لا يعدُّ دليلًا في حدِّ ذاتِه مِن أدلَّةِ الفقه أو النحوِ، وإنما هو ركونٌ لحكمٍ ثابتٍ لم نقف فيه على دليلٍ يقتضي التغيير، وقد فطنَ أحدُ الدارسين إلى ذلك، وذهبَ إلى أنَّ «الاستصحابَ في حدِّ ذاتِه ليس دليلًا مِن أدلَّةِ الفقه ولا مصدرًا مِن مصادر استنباطِ الأحكام، ولكنَّه إقرارٌ لأحكامٍ ثابتةٍ لم نقف على ما يقتضي تغييرها» ([3]) ثم ختمَ الأنباريُّ كتابَه بالفصل الثلاثين، في (الاستدلالِ بعدمِ الدليل في الشيء على نفيه)، وهو يُشبه إلى حدٍّ كبيرٍ الدليلَ الثالث عنده، وهو استصحاب الحال؛ إذ الغايةُ المنشودةُ هي إبقاءُ مَا كانَ على مَا كانَ لعدمِ وجودِ دليلٍ مُزيل.

---

[1] – انظر: أصول النحو العربي لنحلة، ص١٤١

[2] – لمع الأدلة، ص١٤١

[3] – أصول النحو العربي لنحلة، ص١٤١، ووافَقَه في ذلك محمد علي العمري في: قياس العكس في الجدل النحوي، ٣٢١/١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

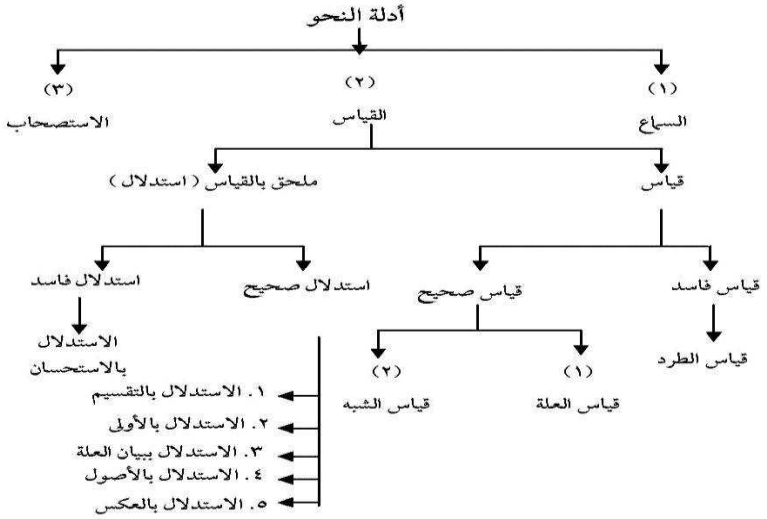

(أدلة النحو كما يراها أبو البركات الأنباري)

(نقلًا عن: قياس العكس في الجدل النحوي، ٨٣/١)

٤/٣ أوَّلية التأليف في أصول النحو عند الأنباري

صرَّح الكمالُ الأنباريُّ في غير موضعٍ مِن كُتبِه بأنَّه أسَّسَ لعلمٍ جديدٍ في بابِه، فريدٍ في منهاجِه، ينضافُ إلى علومِ العربيَّةِ الثمانية. قال في (نزهة الألباء في طبقات الأدباء): «فإنَّ علومَ الأدبِ ثمانيةٌ: النحوُ، واللغةُ، والتصريفُ، والعروضُ، والقوافي، وصنعةُ الشعرِ، وأخبارُ العربِ، وأنسابُهم. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمَيْنِ وضعناهما، وهما: علمُ الجدل في النحو،

وعلمُ أصول النحو، فيُعرف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه؛ مِن قياس العلة، وقياس الشَّبَه، وقياس الطراد ..إلى غير ذلك،على حدِّ أصولِ الفقهِ؛ فإنَّ بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى» ([1])

[1] – نزهة الألباء، ص٨٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويقول في مقدمة (لمع الأدلَّة في أصول النحو): «فإنَّ جماعةً مِن أهلِ الفضل والاستبصارِ سألوني بعد ابتكارِ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وكتاب (الإغراب في جدل الإعراب) . أنْ أُعزِّزَ لهم بكتابٍ ثالثٍ في الابتكارِ يشتملُ على علمِ أصولِ النَّحوِ، المفتقَرِ إليه غايةَ الافتقارِ؛ ليكونَ أوَّلَ مَا صُنِّفَ في هذه الصناعةِ الواجبةِ الاعتبار، فأجبتُهم على وفقِ طِلْبَتِهم في ثلاثينَ فصلًا على غايةِ الاختصارِ»([1])

لكنَّ فريقًا مِن الباحثين المحدَثين لم يرتضِ قولَ الأنباريِّ مِن أنَّه صاحبُ التصنيف الأوَّل في علم أصول النحو، كما ذهب فريقٌ آخر إلى الغضِّ مِن عملِه هذا ومِن قيمتِه العلمية، وإثبات أنَّ الأنباريَّ لم يكن إلا مقلِّدًا للأصوليين، وليس له مِن كتابِه هذا إلا سَوْقُ الأمثلةِ النحوية مكانَ الأمثلة الفقهية التي طرَحَها الأصوليون.

أمَّا أصحاب الفريق الأول فقد ذهبوا إلى أنَّ الأنباريَّ مسبوقٌ إلى هذا، فمنهم مَنْ رأى أنَّ ابنَ السرَّاجِ (ت٣١٦هـ) هو أوَّل مَن كتبَ في أصول النحو، ومنهم مَنْ رأى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ) بولعِه بالقياسِ هو صاحبُ المحاولة الأولى، ومنهم مَنْ رأى ابنَ جني (ت٣٩٢هـ) هو صاحبَ التصنيف الأول مِن خلال كتابِه (الخصائص). مِن ذلك:

يقول محققو (سر صناعة الإعراب) لابن جنِّي (أ. مصطفى السقا وآخرين) في مقدمة التحقيق: «وتُوِّجَت حركة التأليف في النحو في القرن الرابع الهجري باختراعِ علمِ اصول النحو على يد أبي بكر ابن السرَّاج في كتابَيْه: أصول النحو الكبير والصغير، وتمَّ ذلك على يد أبي عليٍّ الفارسي، وتلميذِه أبي الفتح عثمان ابن جني» ([2])

ويتعجَّبُ الدكتور عطيَّة عامر في مقدمة تحقيقه لـ (لمع الأدلة) ([3])، مِن زَعْمِ الأنباريِّ بأنَّه أولُ مَن ابتكر علم أصول النحوِ، ويرى أنَّه مسبوق بكتابِ ابن السرَّاج، فيقول: «وإنَّه لمِن الغريب

---

[1] – لمع الأدلة (تحقيق: عطية عامر)، ص٢٣

٢ – ٦/١.

٣ – ص٩– ١٠.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنْ يذكرَ الأنباريُّ نفسُه في (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) أنَّ ابنَ السرَّاجِ صنَّفَ (كتاب الأصول، جمع فيه أصول علم العربيَّةِ) وهو تصريحٌ قاطع، يدلُّ على معرفة الأنباريِّ لأصول ابن السرَّاجِ»، ثم يُورِدُ كلامَ المؤرخين الذي ترجموا لابن السرَّاج، وما ذكروه عن كتابِه (الأصول).

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ التأليف في أصول النحو جاءَ متأخرًا عن الوجود الفعلي لأصول التفكير النحوي، «إذ إنَّ أولَ مَنْ يُشار إلى أنَّه قد قصدَه بالدرسِ هو أبو بكر محمدُ بنُ السَّرِيِّ بن السرَّاج، المتوفى سنة ٣١٦هـ في كتابَيْه: أصول النحو الكبير والصغير، ثم كانَ أبو عليٍّ الفارسيُّ ٣٧٧هـ واسطةً نقلت بعضَ آثار أستاذه ابنِ السرَّاج إلى تلميذِه أبي الفتح عثمان بن جنِّي ٣٩٢هـ»(3). ([1])

ويذهب الدكتور محمد عيد إلى أنَّ «أوَّلَ مؤلَّف مشهورٍ عن هذا الموضوع [أي: أصول النحو] هو (الأصول في النحو) لابنِ السرَّاج» ([2])

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ لأبي علي الفارسيِّ أثرًا واضحًا في ابن جنِّي فموضوع أصول النحو، ودليلُه تردد اسمِه في (الخصائص) أكثر مِن مئتي مرةٍ ([3])

ويرى الدكتور جميل علَّوش أنَّ في حديث الأنباريِّ عن ابتكارِه أصولَ النحوِ بعضُ المبالغة ([4])

وأمَّا أصحاب الفريق الثاني فقد رأوا أنَّ الأنباريَّ مقلِّدٌ بامتيازٍ كُتبَ علماءِ أصول الفقه الذين سبقوه، فمنهم مَنْ رأى أنَّه أخذ كلَّ موضوعاتِه حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال من كتاب (المنخول من تعليقات الأصول) لحجة الإسلام أبي حامدٍ الغزاليِّ (ت٥٠٥هـ):

---

١ – أصول التفكير النحوي، ص١٧– ١٨

٢ – أصول النحو العربي، ص٥

[3] – ابن جني النحوي، ص٤٨

[4] – ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٤٨

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يقول الدكتور جميل علُّوش: «ومَنْ يُطالع كتابَ (المنخول) يجد فيه كلَّ الموضوعات التي بسطَها ابنُ الأنباريِّ في (لمع الأدلة) و(جدل الإعراب) مما يدورُ حول النقلِ والقياس والاستحسان واستصحاب الحال، مع الاعتراضات التي تُوجَّه إلى كُلٍّ مِن هذه الأصول، حتى تكادَ تنتفي الفروقُ بين ما يُطرح في كلا الجانبَيْنِ مِن أبوابٍ وموضوعاتٍ حتى إنَّ مَنْ يستغلقْ عليه شيءٌ في (لمع الأدلة) أو (جدل الإعراب) يستطيعُ أنْ يجدَ له توضيحًا وتفسيرًا في (المنخول) أو غيره مِن كتب الفقه» ([1])

بينما ذهب بعضُهم إلى أنَّ تقليد الأنباريِّ شيخَ النظامية الأكبر أبا إسحاق إبراهيمَ بنَ عليٍّ الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، وأنَّه أفاد وأخذ مادةَ كتابه (لمع الأدلة) من خمسة كتبٍ هي للشيرازي، وهي:

اللمع في أصول الفقه.

٢- شرح اللمع، المسمَّى (الوصول إلى معرفة الأصول).

٣. الملخَّص في الجدل.

٤- المعونة في الجدل.

٥- التبصرة في أصول الفقه.

يقول الدكتور محمد علي العمري: «ليس لأبي البركات فيما كتبَه في أصول النحو في رسالتَيْه (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) سوى الأمثلة النحوية والصرفية التي مثَّلَ بها على ما فيهما مِن أحكامٍ وأقسام، وأمَّا ما عدا هذه الأمثلة فهو مأخوذٌ مِن خمسةِ كتبٍ لأبي إسحاقَ الشيرازي»([2]) (2)

[1] - ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٦١

[2] - قياس العكس في الجدل النحوي، ٩٢/١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هذه جملةُ آراء الفريقَيْنِ، وكلٌّ منهما معذورٌ في ما قالَه وذهبَ إليه؛ فالأنباريُّ لم يُظهر . كعادتِه في سائر مصنَّفاتِه . المصادرَ التي أفادَ منها، فلم يُصرِّحْ بها ولا بأسماء أصحابِها، فقط كانَ يُذكر عباراتٍ غائمةً، مِن مثل: (واختلفَ العلماءُ . وذهب آخرون . وزعم بعضُهم . وذهبَ قومٌ . وقيلَ . وذهبَ الأكثرون . وتمسَّكوا ...)؛ ممَّا أعطى الحريةَ للباحثين للتكهُّنِ والاستنباطِ، والخروج بنتائج شتَّى أَوْصَلَتْها إليهم معرفةُ كلِّ واحدٍ منهم بمصادر العلم.

فالذين ذهبوا إلى أنَّ الأنباريَّ مسبوقٌ بابن السرَّاج وقفوا على كلامِ المتكلِّمِين عن (الأصولِ في النحو)، المعظِّمين له، ونَسِيَهم كلامُ الآخرين الذي يدلُّ دلالةً دامغةً على أنَّه كتابٌ في قواعدِ النَّحو انتزعَه مِن كتابِ سيبويه، مِن مثل قولِ أبي عبد الله المرزباني (ت٣٨٤هـ): «صنَّفَ . يعني ابنَ السرَّاج . كتابًا في النحوِ سمَّاه (الأصول) انتزعَه مِن أبواب (كتابِ سيبويه)، وجعلَ أصنافَه بالتقاسيم على لفظِ المنطقيين، فأُعجب بهذا اللفظِ الفلسفيون. وإنما أَدْخلَ فيه لفظَ التقاسيم؛ فأمَّا المعنى فهو كلُّه مِن (كتاب سيبويه) على ما قسَّمَه ورتَّبَه، إلا أنَّه عوَّل فيه على (مسائل الأخفش) ومذاهب الكوفيين، وخالفَ أصولَ البصريين في أبواب كثيرةٍ لتركِه النظرَ في النحوِ وإقباله على الموسيقى»([1]) (1).

والذين قالوا بأنَّه مسبوقٌ بأبي عليٍّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) استندوا إلى ولعِه الشديد بالقياس، وممارساته التطبيقية له في كُتبِه التي وصلَتْنا. لكنَّ أحدًا لم يُخرج إلينا مُصنَّفًا مستقلًّا ألَّفَه الفارسي في علم أصول النحوِ، وفرقٌ كبيرٌ بين هذه الممارسات العملية التي كانت معروفة منذ زمن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي قيل فيه أنَّه «أولُ مَن بعجَ النحوَ ومدَّ القياسَ وشرحَ العلل»([2]) (2)، ومرورًا بسيبويه والفراء والفارسي والرماني وابن جنِّي والزمخشري، وإنْ أُولع

[1] – إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، ١٤٩/٣

[2] – طبقات فحول الشعراء، ١٤/١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بها الفارسيُّ أكثر مِن غيره، وبين التصنيف المستقل في أصول النحو([1]) والذين رأوا في ابن جنِّي المؤسِّسَ الأول لعلم أصول النحوِ ـ وهم معذورون في ذلك ـ قد استندوا إلى ولعِه الشديد ـ أيضًا ـ بالقياس، حتى إنَّه قال: «وذلك أنَّ مسألةً واحدةً مِن القياسِ أنبلُ وأنبهُ مِن كتاب لغةٍ عند عيون الناس»([2])

وإلى ما بثَّه مِن قضايا ومسائل تدخلُ بامتيازٍ في مباحثِ هذا العلم، وإلى ما صرَّحَ به في مقدمة (الخصائص) حول الداعي إلى تأليفِه الكتاب، فقال: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن عُلماء البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أُصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقهِ»([3])

لكنَّهم غفلوا عن أنَّ (الخصائص) كتابٌ شاملٌ لا يختصُّ بالأصول، فقد احتوى على مسائل في اللغةِ والنَّحوِ والتصريف والاشتقاق، ومِن الظلم بمكانٍ أنَّ نحصرَه في علمٍ واحدٍ مِن هذه العلوم، فضلًا عن أنَّه لم يستوفِ مسائل علم الأصول في مؤلَّفه هذا، ولم يتحدث عن أركانِه وأدلَّتِه الإجماليَّة، وإنما أخذ من كلِّ شيءٍ بطرفٍ يسيرٍ لا يصلحُ به أنْ يكونَ كتابًا منهجيًّا متخصصًا.

لذلك كلِّه لم يكن مستغربًا أنْ يصرِّح أبو البركات الأنباريِّ بابتكارِه التأليف في هذا العلمِ؛ إذ لم يسبقه أحدٌ ـ كما رأينا ـ إلى هذا التأليف المتخصِّص، الذي جمعَ فيه صاحبُه الأدلةَ الكليَّةَ للعلم كما ارتآها هو بخلفيتِه الفقهية والأصوليَّةِ.

والذين ذهبوا إلى أنَّ الأنباريَّ هو متأثِّرٌ تأثرًا كبيرًا بكتب عُلماء أصول الفقه الشافعيِّ السابقين له، هم معذورون ـ أيضًا ـ في ما ذهبوا إليه؛ إذ إنَّ الدلائلَ كلَّها تشيرُ إلى ذلك ([4])، ولم ينكر هو

---

[1] – انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٤٤

[2] – الخصائص، ٨٨/٢

[3] – الخصائص، ٢/١

[4] – مِن ذلك على سبيل المثال: تعريفاتُه لكثيرٍ مِن مصطلحات العلم التي تتطابق مع مصطلحات الأصوليين، واختياره استصحابَ الحال دليلًا من أدلة النحو، وإسقاطُه الإجماع مِن أدلَّةِ النحو، والأمثلةُ الفقهية الكثيرةُ التي ضربَها في أثناء حديثه عن الأدلة الإجمالية،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ذلك؛ فقد صرَّحَ أنَّه ألَّفَ أصولَ النحوِ «على حدِّ أصولِ الفقه، فإن بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى؛ لأنَّ النحوَ معقولٌ مِن منقول، كما أنَّ الفقهَ

معقولٌ مِن منقول» ([1]) ، كما أنَّه عرَّف أصولَ النحوِ بقولِه: «اعلم أنَّ أصولِ النحوِ هي أدلَّةُ النحوِ التي تفرَّعت عنها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ معنى أصول الفقه أدلَّة الفقه التي تفرَّعت عنها جملتُه وتفصيلُه»([2])

ولم يكن الأنباريُّ بدعًا في هذا، فقد راودت الفكرةُ نفسُها مخيِّلةَ ابن جنِّي عند تأليفِه (الخصائص)، وأراد ـ كما مرَّ ـ عملَ أصولٍ للنحوِ على مذهبِ أصول الكلام والفقه([3])

واستدلَّ مَن ذهبَ إلى أنَّ الأنباريَّ إنما اقتبسَ كتابَه هذا مِن كتابِ (المنخول) لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، بشيءٍ مِن التصرُّف والإيجاز ـ بأمورٍ، منها([4]) :

أنَّ حديثَ الأنباريِّ عن منكري القياس إنما كانَ يقصد المنكرين له مِن الحشوية والداودية وجملة الخوارج والروافض، وهذا مَا تحدَّثَ عنه الغزالي في الباب الأول من كتاب القياس في (المنخول).

أنَّ بعضَ التشبيهات والنصوص الواردة في (لمع الأدلة) قد أتت بتمامِها من قبلُ في (المنخول)، نحو المثال الذي ساقَه الأنباريُّ عند حديثه عن نقل الآحاد وأنَّه يفيد العلم الضروريَّ كخبر التواتر، إذا اتَّصلت به القرائن: «لو رأيْنَا رَجُلًا مَعْروفًا بالوقارِ والسَّكينةِ حافِيًا حاسرًا، يُظْهرُ

واللغة الفقهية التي أدار بها الحديث في الكتاب، وإيراده حُجج المخالفين إنما كان ردًّا على الرأي الآخر لبعض الأصوليين المخالفين لمذهبِه .

[1] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٨٤

[2] – لمع الأدلة (تحقيق عطية عامر)، ص٢٧

[3] – انظر: الخصائص، ٢/١

[4] – انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٥٩-١٦١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

النَّوْحَ وَالعَوِيلَ، ويقولُ: إنه قد فَقَدَ حَميمًا، فإنَّا نَعْلَمُ ضَرورَةً صِدْقَهُ فِي مَا يُخْبِرُ»، فقد ذكره الغزالي في (المنخول) معزوًّا إلى النظَّام.

أنَّ بعضَ التعريفات التي أوردَها الأنباريُّ موجودةٌ في (المنخول) مع فارق طفيفٍ بينهما، نحو تعريف الأنباري للنقض بأنَّه «وجود العلة ولا حكم»، وتعريف العزالي له في (المنخول) بأنَّه «إبداء العلة مع تخلُّف الحكم».

والحقُّ أنَّ مَا وصلَ إليه الباحث مِن نتيجةٍ فيه تجنٍّ كبيرٌ على الأنباريِّ وصنيعِه في (لمع الأدلَّة)، فثمَّةَ فرقٌ كبيرٌ بين حديث الرجلَيْن، وإن اتفقت أفكارهما وموضوعاتُهما، ولا غرابةَ في ذلك، فكلاهما ربيبُ المدرسة النظامية، والمتقلِّدُ بتقاليدها العلمية، وكلاهما شافعيُّ المذهب، وكلاهما . أيضًا . نَشَأَ على مؤلَّفات الأئمة الكبار أمثال البرهان الشيرازي، والإمام الجويني. كما أنَّ المتصفِّحَ لكتبِ علماء أصول الفقه السابقين للغزاليِّ يجدُ أنَّهم تناولوا قبلَه الموضوعات والحدود والردود نفسها التي ادَّعى الباحثُ اقتباسَ الأنباريِّ لها مِن منخول الغزالي:

فقد سُبِقَ الغزاليُّ في ما أوردَه مِن ردود على منكري القياس بما ذكره الشيرازيُّ (ت٤٧٦هـ) بمزيدٍ مِن التفصيلِ في كتابيه: (التبصرة في أصول الفقه) ([1]) ، و(شرح اللمع في أصول الفقه) ([2])

وسُبق الغزاليُّ في المثال الذي عزاهُ إلى النظَّام، في إفادة خبر الآحاد العلم الضروريَّ إذا اتصلت به القرائن، بما ذكره الإمام الجويني (ت ٤٧٨هـ) في كتابِه (البرهان في أصول الفقه) ([3]) وسُبِق الغزاليُّ في تعريفِه النقض، بما عرَّفَه به إمام الماتريدية أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (ت٣٣٣هـ) ([4]) ، والإمام الشيرازي في (المعونة في الجدل) ([5])

---

[1] – ص٤١٩– ٤٣٥

[2] – ٢/ ٧٦٠– ٧٨٧

[3] – ١/٥٧٦.

[4] – انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ١٣٦/٥

[5] – ص١٠٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أمَّا الذي ذهبَ إلى أنَّ الأنباريَّ لم يكن إلا ناقلًا عن كتبِ الشيرازيِّ الخمسة، فقد استندَ إلى وجودِ عشرة مظاهر مِن الشَّبَهِ بين مؤلَّفاتِ الرَّجُلَيْنِ، تدلُّ عنده دلالةً قاطعةً «على أنَّ أبا البركات استلَّ كلَّ مَا كتبَه في أصولِ النَّحوِ مِن كتبِ الشيرازيِّ السابقة كما هي، ثُمَّ استبدلَ بالأمثلة الفقهية التي فيها أمثلةً مِن النحوِ والصرفِ» ([1])

والحقُّ أنَّ تلك المظاهر التي ذكرها الباحث تفيد أنَّ الأنباريَّ أفادَ . بلا شكٍّ . إلى حدٍّ كبيرٍ مِن مؤلَّفات الشيرازي المذكورة، لكنَّ مِن المغالاة والمبالغة في الوقت نفسِه أنْ نُلْغِيَ جهدَ الأنباريِّ في الكتابِ، ونقفَ به عند حدِّ استبدال الأمثلةِ النحوية والصرفية بالأمثلة الفقهية.

كما أنَّنا إذا سلَّمنا بذلك، فإنَّ هذه الأمثلة النحوية والصرفية التي لا يخلو منها فصلٌ واحدٌ مِن فصول الكتاب قد طغت واستولت عليه استيلاءً كبيرًا، فلا تكادُ تتساوى معها مِن حيثُ الكمُّ تلك التأثيراتُ الفقهية، مع ما ينضاف إلى ذلك مِن مخالفاتٍ أبداها الأنباريُّ تجاهَ آراء الشيرازيِّ ([2])

كما أنَّه إذا كنَّا قد أقررنا سلفًا بأنَّه مِن البدهيِّ أنْ يتأثَّر الأنباريُّ بمناهجِ الفقهاء والأصوليين وينسجَ على منوالِهم؛ من أجل ابتكار هذا النمط مِن الأصول في النحوِ كما هو موجودٌ في الفقه، وأنَّه صرَّحَ بذلك، ولم يدلِّس على القارئ أو يُخفِ ذلك عنه . فمِن البدهيِّ . أيضًا . أنْ يكونَ متأثِّرًا في المقام الأوَّل بشيخِ النظاميَّةِ الأول أبي إسحاق الشيرازي، وهو الذي بُنِيَت المدرسةُ برَسْمِه، وظلَّ يدرِّس بها سبعة عشر عامًا، وصنَّفَ لتلامذتِه بها (التنبيه)، و(المهذَّب) في الفقه، و(النُّكت) في مسائل الخلاف، و(اللمع) وشرحه، و(التبصرة)، و(الملخَّص) و(المعونة) في الجدل، و(طبقات الفقهاء) وغيرها، وتخرَّجت على يديه عدة أجيال

[1] – قياس العكس في الجدل النحوي، ٩٢/١ وما بعدها

[2] – مِن ذلك . على سبيل المثال . اختلافهما حول مفهومِ العلَّةِ وتأثيرِها، فبينما يراها الشيرازيُّ علَّةً فقهيَّةً غير موجبة ولا مؤثرة بذاتِها، يراها الأنباريُّ في النحوِ كالعلة العقلية الموجبة؛ الأمر الذي أدَّى إلى اختلاف رأييهما في عددٍ مِن مباحث الكتاب. راجع الفصول: السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من (لمع الأدلة).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) ، حتى رُوي أنَّه قال: «خرجتُ إلى خراسان، فما دخلتُ بلدةً، ولا قريةً إلا وكان قاضيها أو مفتيها أو خطيبها تلميذي أو مِن أصحابي»(٢) وعلى الرغم مِن تأثُّر الأنباريِّ . أيضًا . بعلم الحديث ومصطلحِه(٣)

، كما ظهرَ ذلك جليًّا في الأبواب المتعلِّقة بالدليل الأول (النقل)، فإنَّ أحدًا لم يجرؤ أنْ يتهمَه بما اتهمَه به صاحبُنا، بل عدَّها أحدُ النابهين دليلًا على إبداعِ الأنباريِّ في الإتيان بمؤلَّف غير مسبوقٍ إليه (٤)

***

ختامًا، لا يُنكر أحدٌ أنَّ بناءَ أصولٍ للنحو على غرارِ ما كانَ لأصول الفقه كانَ حُلمًا أخذ يُداعِبُ هِممَ الكثير مِن العلماء والنُّحاة، اقتربَ إليه أبو عليٍّ الفارسي في كتبِه، وأبو الفتح عثمان بن جنِّي في (الخصائص)، «لكنَّ أحدًا لم يحاول وضع تصميمٍ لإحداثِ فنٍّ أصوليٍّ في اللغة كما فعل أهلُ الشرع.. حتى جاء الأنباريُّ» (٥) ومِن هنا يأتي إبداعُ الأنباري في محاولتِه الناجحة ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ تطويعَ الأصول الفقهية في خدمة النحو العربي، وهو في الوقتِ ذاتِه معذورٌ في تقليدِه الأصوليين؛ إذ الغرض من مؤلَّفِه هذا وضعَ أصولٍ للنحو على غرارِ أصولِهم، فضلًا عن أنَّه ابنُ بيئتِه الأصولية وابنُ مدرستِه النظامية التي نبغَ فيه أمثال الشيرازي والجويني والغزالي.

***

[١] – انظر: وفيات الأعيان، ١/ ٢٩-٣١؛ ونظام الملك.. دراسة تاريخية في سيرتِه وأهم أعماله خلال استيزاره، ص٣٧٢- ٣٧٣

[٢] – طبقات الشافعية الكبرى، ٤/٢١٦

[٣] – انظر الحديث عن ثقافته الدينية في القسم الأول مِن البحث

[٤] – انظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، ص١٥٤

[٥] – الإغراب في جدل الإعراب (مقدمة التحقيق)، ص١٩

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قائمة بأهم المصادر والمراجع

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي (ت١٠٩٦هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي. العراق: دار الأنبار للطباعة والنشر، ط١. ١٩٩٠م.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء): ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٩٣م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، نسخة خطية بمكتبة بشير أغا بإستانبول، تحت رقم (١٧٠).
- ـــ : تحقيق: جريستيان فريدرج. ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٦م.
- ـــ : تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق: المجمع العلمي، ١٩٥٧م.
- ـــ : تحقيق: محمد راضي، ووائل سعد. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية (سلسلة الوعي الإسلام)، بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ٢٠١٥م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١. ١٩٨٦م.
- أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١. ٢٠٠٧م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣. ١٩٩٦م.
- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة. بيروت: دار العلوم العربية، ط١. ١٩٨٧م.
- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: عصام عيد أبو غربية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- الإغراب في جدل الإعراب [الرسالة الأولى في (رسالتان لابن الأنباري)]: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر، ط٢. ١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.
- ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل إبراهيم علوش. بيروت: معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف، (رسالة دكتوراه)، ١٩٧٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ن٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، بالتعاون مع مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢. ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦١م.
- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر، ط١. ١٩٩٧م.
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: فاضل صالح السامرائي. عمَّان: دار عمَّار، ط٢. ٢٠١٢م.
- البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب. قطر: كلية الشريعة، د.ت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري. دمشق: دار سعد الدين، ط١. ٢٠٠٠م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب. القاهرة: دار الكتب المصرية (مركز تحقيق التراث)، ١٩٧٠م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ٢٠٠٣م.
- التبصرة في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو. دمشق: دار الفكر، ط٢. ١٩٨٣م.
- تكملة الإكمال: أبو بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة (٦٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١. ١٩٨٧م.
- التكملة لوفيات النقلة: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣. ١٩٨٤م.
- توضيح المُشتبِه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.
- تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحَّان. الرياض: مكتبة المعارف، ط٨. ١٩٨٧م.
- ابن جني النحوي: فاضل صالح السامرائي. عمَّان: دار عمار للنشر والتوزيع، ط١. ٢٠٠٦م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجَّار. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية (القسم الأدبي)، ط١. ١٩٥٦م.
- الداعي إلى الإسلامي: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سيد حسين باغجوان. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١. ١٩٨٨م.
- الدر الثمين في أسماء المصنفين: تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان، ابن الساعي (ت٦٧٤هـ)، تحقيق: أحمد شوقي بنبين، ومحمد سعيد حنشي. تونس: دار الغرب الإسلامي، ط. ٢٠٠٩م.
- ذيل تاريخ مدينة السلام: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ٢٠٠٦م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري. طهران: المطبعة الحيدرية، ١٣٩٠هـ.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب. بيروت: دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، ١٩٧١م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرِين. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.
- سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرِين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣. ١٩٨٥.
- شرح اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٨٨م.
- طبقات الحنابلة: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. السعودية: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.
- طبقات الشافعية: أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: عبد العليم خان. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١. ١٩٧٩م.
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٤م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلَّام الجُمحي (ت٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني، ١٩٧٤م.
- طبقات النحاة واللغويين: أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مخطوط رقم ٤٣٨ تاريخ بالمكتبة الظاهرية . دمشق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

• طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ط٢. ١٩٨٤م.

• العبر في خبر مَن غبر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٨٥م.

• عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: جاسر أبو صفية. الأردن: مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٤٤، سنة ١٩٩٣م.

• غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين ابو الخير محمد بن محمد، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١. ٢٠١٠م.

• الفلاكة والمفلوكون: أحمد بن علي الدلجي (ت٨٣٨هـ). بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٩٣م.

• فوات الوفيات والذيل عيها: صلاح الدين محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس. بيروت: دار صادر، ط١. ١٩٧٣- ١٩٧٤.

• فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو عبد الله محمد بن محمد الشرقي، ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، تحقيق: محمود يوسف فجال. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢. ٢٠٠٢م.

• فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح.. دراسةٌ في أصول النحو: أحمد عبد الباسط حامد. جامعة القاهرة، كلية الآداب (رسالة ماجستير)، ٢٠٠٨م.

• قياس العكس في الجدل النحوي: محمد علي العمري. الرياض: جامعة الملك سعود (كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية)، ط١. ٢٠١٤م.

• الكامل في التاريخ: عز الدين علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٨٧م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

• الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣. ١٩٨٨م.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الرومي، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي (طبعة مصورة)، د.ت.

• الكلام على عصيٍّ ومغزو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد. الرياض: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، سنة ١٩٩م.

• اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب، ويوسف علي بديوي. دمشق: دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، ط١. ١٩٩٥م.

• اللمعة في صنعة الشعر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: عبد الهادي هاشم. دمشق: مجلة المجمع العلمي العربي، الجزء الرابع، المجلد الثلاثون، ١٩٥٥م.

• لمع الأدلة في أصول النحو [الرسالة الثانية في (رسالتان لابن الأنباري)]: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر، ط٢. ١٩٧١م.

ـــ تحقيق: عطية عامر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٣م.

• مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر مِن حوادث الزمان: عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٩٧م.

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرَيْنِ. القاهرة: دار التراث، ط٣. د.ت.

• المستصفى مِن علم الأصول: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد سليمان الأشقر. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١. ١٩٩٧م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- المستفاد مِن ذيل تاريخ بغداد لابن النجَّار: انتقاء: أحمد بن أيبك الحُسيني، ابن الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: قيصر أبو فرح. لبنان: دار الكتاب العربي، د.ت.
- مشيخة ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد محفوظ. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٣. ٢٠٠٦.
- المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله وآخرَيْنِ. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م.
- معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ). بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م.
- المعونة في الجدل: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: علي عبد العزيز العميريني. الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط١. ١٩٨٧م.
- الملخَّص في الجدل في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد يوسف نيازي. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، ١٤٠٧هـ.
- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه: أحمد عبد الباسط حامد. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (سلسلة الوعي الإسلامي)، ط١. ٢٠١٤م.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٩٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة: محمد الطنطاوي. القاهرة: دار المعارف، ط٢. ١٩٩٥م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي كبير الوزراء في الأمة الإسلامية: دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال استيزاره: عبد الهادي محمد رضا محبوبة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط١. ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتر وآخرِين. ألمانيا: جمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٦٢- ٢٠١٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ط١. ١٩٧٢م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب